جمهورية العراق
وزارة التخطيط

خلاصة
خطة التنمية الوطنية

٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

جمهورية العراق

جمهورية العراق
وزارة التخطيط

خلاصة خطة التنمية الوطنية
٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

آيار ٢٠٢٤

قائمة المحتويات

المدخل	٣ -٤
شعار الخطة	٥ - ٨
الأهداف العامة للخطة	٨
مستهدفات الخطة	٨ - ٩
الأولويات الوطنية	٩
المتغيرات العالمية	٩
أهم المؤشرات المستهدفة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	١١ - ١٦
التوجهات والاهداف التنموية	١٦ - ١٩
التنمية القطاعية	٢٠- ٢٤
برمجة الفعل التنموي	٢٤- ٣١
الاطار المؤسسي لمنظومة المتابعة والتقييم لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨	٣٢- ٣٦

قائمة الاشكال

شكل (١): اللجان القطاعية لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٤
شكل (٢): مقارنات الخطط الوطنية الخمسية	٥
شكل (٣): برمجة الفعل التنموي	٦
شكل (٤): التشاركية وأنموذج التخطيط الجديد	٧
شكل (٥): هيكل تنفيذ الخطة	٨
شكل (٦): التوجهات العالمية وتحدياتها بالنسبة لخطة التنمية الوطنية	٩
شكل (٧): نموذج مسارات الخطة وتوجهاتها المستقبلية	١٠
شكل (٨) : إطار العمل المصمم لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨	٣٣

قائمة الجداول

جدول (١)	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو المستهدفة بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ (مليار دينار)	١١
جدول (٢)	المساهمات النسبية للأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٨(٪)	١٢
جدول (٣)	الاهمية النسبية للانشطة بحسب القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٣
جدول (٤)	مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي الثابت وبالأسعار الثابتة للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢-٢٠٢٨) (٪)	١٤
جدول (٥)	متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)	١٥
جدول (٦)	تقديرات الإيرادات النفطية بالدولاروالدينار خلال سنوات الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨	١٥
جدول (٧)	تقديرات الإيرادات غير النفطية للمدة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ (ترليون دينار)	١٦
جدول (٨)	مؤشرات الأداء المستهدف لوزارة الموارد المائية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٢٠
جدول (٩)	مستهدفات الأداء لنشاط النفط والغاز (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٢٠
جدول (١٠)	أطوال الخطوط ومقدار السعات التصميمية لمحطات التحويل (المضافة) في شبكات نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)	٢١
جدول (١١)	نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)	٢١

المدخل :

تمثل خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ فرصة مهمة لتحقيق نهضة اقتصادية طال إنتظارها نخبوياً وشعبياً، لأسباب عديدة، كان من بينها الأوضاع غير المؤاتية التي كانت تحول دون تنفيذ عملية تنمية شاملة ومستدامة. ويبدو العراق في هذه السنوات وكأنّهُ في مفترق طرق نتيجة الإنشغال الجدي بإحداث التنمية، وتبني مقاربات جديدة في ظل حكومة داعمة للمبادرات التنموية، وفي مقدمتها طريق التنمية والمدن الجديدة وتعزيز آليات الحوكمة وغيرها.

تأتي خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتمثل إطاراً تنموياً يهدف إلى توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق أهداف محددة وطموحة. وتتميز هذه الخطة بنهج جديد يعتمد على برمجة الفعل التنموي، حيث يتم إختصار الجهود التنموية وتجميعها في برامج محددة تسهل عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. بهدف تحسين كفاءة عمليات التنمية وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن خلال إعتماد برمجة العمل التنموي، سيتمكن العراق من تحليل البيانات بشكل أكثر دقة وإتخاذ القرارات بناء على معلومات موثوقة، مما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

وترتكز الخطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك الإستدامة والعدالة الاجتماعية والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على تحسين البنية التحتية للخدمات وتلك التي ترتبط بالقطاع الإنتاجية التي اختارتها الخطة كمسار أساسي (الزراعي، والصناعي والسياحي)، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين الشباب والشابات، وحماية الفئات الهشة في المجتمع.

إنّ النجاح في تنفيذ خطة التنمية الوطنية يتطلب تظافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي، وإشراك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والعمل التطوعي، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي. ويسعى العراق من خلال هذه الخطة إلى تحقيق نقلة نوعية في مسيرته التنموية، بما يمهد الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر إزدهاراً وإستقراراً.

لقد عملت وزارة التخطيط على إعداد هذه الخطة على وفق نهج تشاركي تم فيه تمثيل أغلب أصحاب المصلحة، في مراحل إعداد الخطة، وفي إثراء الحوار بشأن متضمناتها منذ إنجاز المسودة الأولى، فتم عرضها على مختلف الفعاليات الحكومية والأكاديمية والخبراء المحليين والدوليين، وسماع صوت مختلف فئات المجتمع بما فيها الفئات الهشة، للإستفادة من التغذية الراجعة وتوظيفها في تحسين مسارات الخطة وأولوياتها.

وندرج في إدناه أهم اللجان المشكلة لاعداد خطة تنموية وطنية خمسية:

١. تشـكيل اللجنة العليا برئاسـة السـيد وزيـر التخطيط للقيادة والإشراف على اعـداد وثيقة الخطة والتـي تركـزت مسـؤولياتها علـى اقـرار الإطار العـام والنمـوذج التنمـوي للخطـة والتوجهـات والأولويـات التنمويـة.
٢. تشـكيل اللجنـة التحضيرية والفنية برئاسـة الوكيـل الفني للـوزارة لتتولى مهمة وضـع منهجية العمـل والياته والإطار العـام للخطة ووضع هيكليـة الأوراق الخلفية للخطـة وتوزيع المسـؤوليات والأدوار على اللجـان القطاعيـة ومتابعـة التقدم المحـرز ورفع النتائـج الى اللجنة العليـا لإقرارها.
٣. تشـكيل اللجـان القطاعية المتخصصة وتتولى مسـؤولية اعداد الأوراق الخلفيـة للخطة
٤. المتضمنـة تحليـل واقـع القطـاع بأنشـطته ومؤشـراته التنمويـة الحاليـة وتحديـد الأهـداف والمؤشـرات الكمية والنوعية.

شكل (١): اللجان القطاعية لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

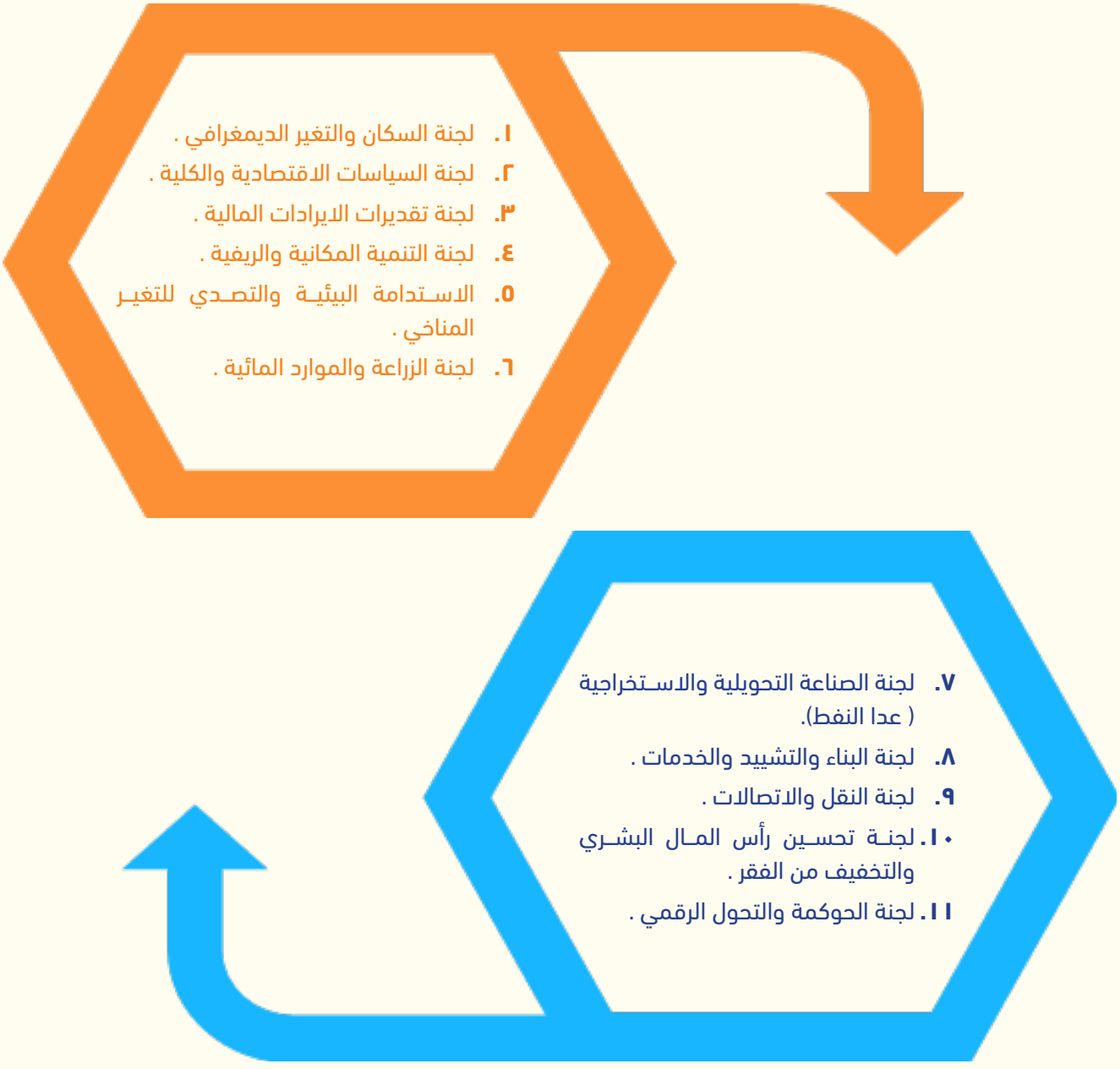

شعار الخطة

«برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة»

تمثل الخطة المرحلة الرابعة من خطط التنمية الوطنية إبتداءً من عام ٢٠١٠ والتي تمثل حالة من التكامل والترابط لتحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة، بمستهدفاتها وبرامجها التي تتداخل وتتواءم مع التوجهات والأولويات التنموية للدولة في هذه المرحلة إبتداءً من حوكمة مؤسسات تنموية فاعلة، مروراً ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح بيئة الأعمال للقطاع الخاص، والتحولات الرقمية وتقليص الفجوات التنموية، وتحسين رأس المال البشري والتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية. فضلا الى إنها وثيقة لإستكمال مسار التنمية خلال السنوات الخمس القادمة. وإستعادة مسار التنمية والتعافي بأبعاده القطاعية والمكانية في إطار أجندة وطنية بعد الخروج من الأزمات الصحية والاقتصادية والإجتماعية الداخلية والخارجية، أسوة بالعالم الذي أشر إنحرافا كبيراً في السنوات الخمس الماضية عن تحقيق مستهدفات أجندة التنمية المستدامة، في إطار أجندة وطنية شاملة.

تأتي هذه الخطة في سياق غير معهود من التحديات الدولية في أعقاب تداعيات جائحة كوفيد ١٩، والظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، إذ تزايدت في ظلها درجة اللايقين على المستوى العالمي، في ظل بيئة دولية شديدة التحول، الأمر الذي يتطلب الوعي بعوامل مهمة منها: (تأثير أكبر للمتغيرات الدولية، نمو وحراك سكاني ضاغط، المهددات الجديدة، التدخلات النمطية فالإبتكار هو الحل).

شكل (٢): مقارنات الخطط الوطنية الخمسية

وتعترض خطة التنمية عدد من التحديات الرئيسة، تشمل تحديات مستمرة، وأخرى مستجدة، أهمها التحديات الاقتصادية ، المؤسسية ، التحديات البيئية ، الإجتماعية-السلوكية.

وترتكز الخطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، بما في ذلك الإستدامة والعدالة الاجتماعية والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على تحسين البنية التحتية للخدمات وتلك التي ترتبط بالقطاع الإنتاجية التي اختارتها الخطة كمسار أساسي (الزراعي، والصناعي والسياحي)، وتعزيز التعليم والصحة، وتمكين الشباب والشابات، وحماية الفئات الهشة في المجتمع.

ترتكز خطة التنمية على (الدستور ، رؤية العراق ٢٠٣٠ ، الإستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية، المنهاج الوزاري ، المعاهدات والإتفاقيات الدولية المقرة من قبل العراق ، الإبتكار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والانتاج وتقديم الخدمات العامة ، العمل التطوعي ، إستثمار العلاقات الدولية والدعم الدولي بجميع أشكاله).

إعتمدت الخطة على منهجيتين أساسيتين في إعدادها

الأولى :

ركزت الخطة على برمجة الفعل التنموي بمجموعة من البرامج الرئيسة المستجيبة لتنفيذ أهداف الخطة مع تحديد مجموعة من القضايا ذات الأولوية لتعمل على توجيه مسار هذه البرامج، وعلى أساس الأولويات الوطنية والقضايا الأكثر أهمية، كما تم إتخاذ البرنامج الحكومي كموجه إضافي وأساسي لهذه البرامج مع مراعاة تأثير المتغيرات الدولية ذات الأثر الأكبر:

١. البرامج الرئيسة للفعل التنموي:

البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع.

البرنامج الثاني: الإصلاح الإقتصادي والإداري والمالي

البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الإرتباط المباشر بالقطاعات الإقتصادية الرئيس وبالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة).

البرنامج الرابع: التنوع الإقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الإقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة).

البرنامج الخامس: المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

شكل (٣): برمجة الفعل التنموي

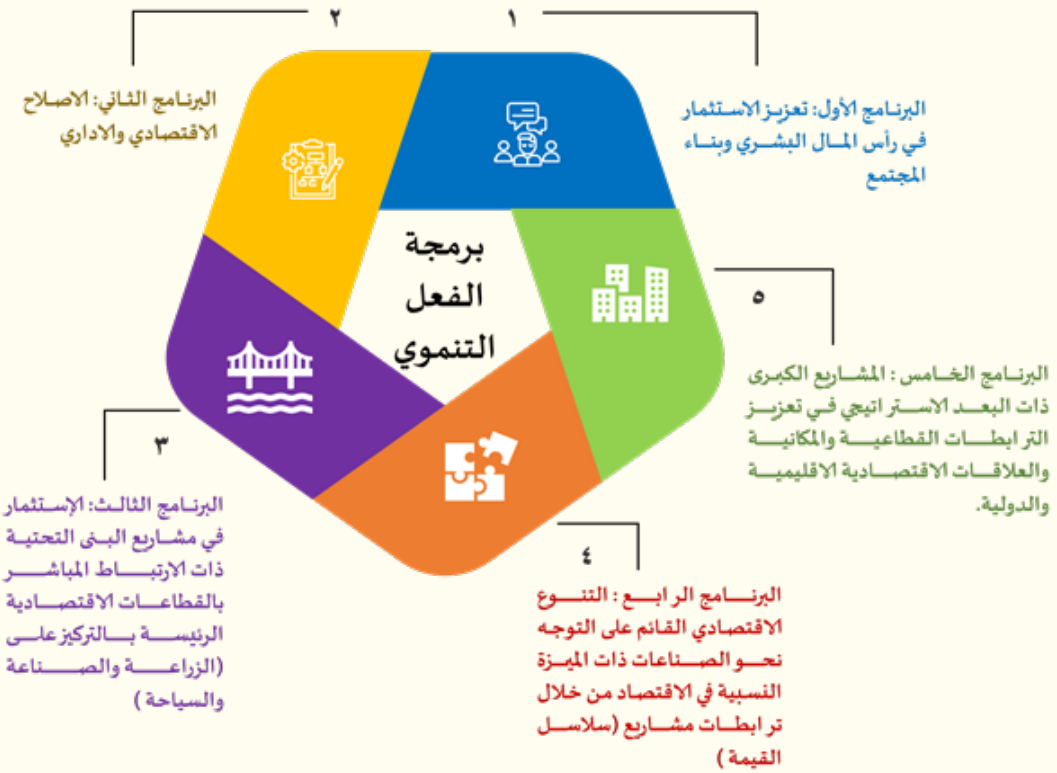

٢. البرامج الموجِهة للفعل التنموي:

أ. البرامج الساندة للخطة

- برنامج الإصلاح الإقتصادي ورفع معدلات النمو.
- برنامج الحوكمة والتحول الرقمي وأتمتة الأنظمة المالية والإدارية والخدمات.
- برنامج إصلاحات بيئة الأعمال للقطاع الخاص.
- برنامج مستجيب لسياسات التخفيف والتكيف للحد من التغير المناخي وتداعياته.
- برنامج الحماية الإجتماعية والتخفيف من الفقر وتحسين رأس المال البشري.
- برنامج تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات وتحقيق التنمية الريفية.

ب. البرنامج الحكومي

إعتمدت الخطة البرنامج الحكومي مساراً تقاطعياً للبرامج الأساسية المقترحة للتوافق معها وضمان الإتساق في مخرجاتها كما أشرت الخطة مجموعة من البرامج المتداخلة مع أولويات المنهاج الوزاري.

ج. الموجهات ذات الصلة بالمتغيرات الدولية

الثانية :

التخطيط التشاركي: تتبنى هذه الخطة بعداً ثقافياً يؤطر مرجعية للحوار بشأن القضايا والمشكلات والتحديات التي تواجه العراق لتعزيز ثقافة تنموية تقوم على مقاربة تشاركية في إعداد الخطة تمهيداً للتحول إلى أنموذج التخطيط من الأسفل إلى الأعلى.

شكل (٤): التشاركية وأنموذج التخطيط الجديد

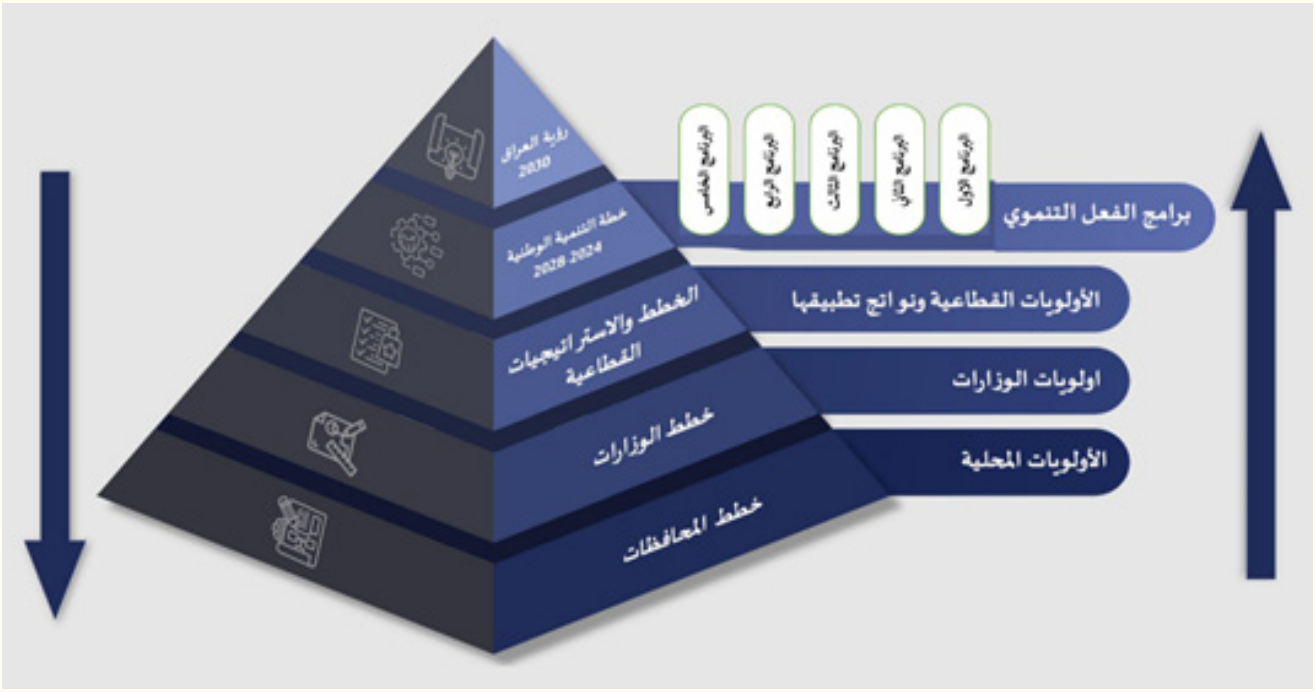

تتعامـل منهجيـة الخطـة مع متغيرات الواقع بمديات زمنية متفاوتة والتعامل معها بمرونة على وفق منظور إسـتراتيجي بعيد المدى

شكل (٥): هيكل تنفيذ الخطة

الأهداف العامة للخطة

١. تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الأكبر على تحقيق ذلك.
٢. تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري.
٣. رفع كفاءة أداء قطاع خدمات البنى التحتية والمجتمعية.
٤. تطوير مهارات الإبتكار وتوطين التقانات الحديثة.
٥. تحسين بيئة الإستثمار للقطاع الخاص (الوطني والاجنبي).
٦. تسريع عمليات التحول نحو التكنولوجيا الرقمية في المجالات كافة.
٧. بناء الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.
٨. تنفيذ سياسات التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الشراكات المستجيبة.
٩. زيادة كفاءة أدوات السياستين المالية والنقدية لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي.
١٠. التخفيف من معدلات الفقر وخفض معدلات البطالة وتنمية قدرات الشباب.
١١. تعزيز شراكات دولية فاعلة تسهم في تحقيق الأهداف التنموية.
١٢. زيادة المساءلة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية لتحسين مخرجاتها.
١٣. تقليص الفجوات التنموية بين المحافظات إعتماداً على الميزات المكانية.

مستهدفات الخطة

تسعى خطة التنمية الوطنية إلى تحقيق مجموعة مستهدفات أساسية، وتلك المستهدفات تشكل المؤشرات الكمية للخطة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أنها تعكس توقعات المخططين بشأن المتغيرات المختلفة وهي :

١. تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ ٤,٢٤٪ خلال سنوات الخطة ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والذي يعتمد بدوره على عوامل متنوعة تشمل أسعار النفط، حجم الاستثمارات وتركيبتها، والإنتاج الصناعي، وحجم التجارة الدولية.
٢. العمل على استقرار معدل النمو السكاني عند معدلاته الحالية (٢,٥٪)، مع ضمان أن ينسجم ذلك مع متطلبات تحسين رأس المال البشري.
٣. خفض معدلات البطالة بما لا يقل عن ٣٠٪ من المعدلات الحالية,
٤. الحفاظ على معدلات التضخم بما لا يؤثر على الشرائح الفقيرة ويستجيب لمولدات فرص العمل.
٥. الاستثمارات الحكومية والخاصة: يتوقع ان تسهم الاستثمارات الحكومية ٦٥,٢ ٪ من اجمالي الاستثمار في حين يسهم القطاع الخاص بحوالي ٣٤,٨٪ من اجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة.
٦. احداث تحولات اقتصادية وهيكلية في الاقتصاد العراقي باتجاه تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي، ويتوقع أن ينخفض اسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥٪ من نسبة مساهمته الحالية خلال مدة الخطة.

٧. زيادة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (٢,٤٪) إلى (٢,٩٪) في نهاية مدة الخطة.

٨. الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية، وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من (١,٨إلى ٢,٢٪).

٩. خفض مستويات الفقر إلى حدود لا تزيد عن ١٥٪ على المستوى الوطني.

الأولويات الوطنية

تتضمن الخطة عدداً من الأولويات الوطنية المستجيبة للتحديات الرئيسة، وهي مسارات مستمرة منذ خطة التنمية السابقة، وتشكل توجهات حكومية راسخة لتقود مسارات الخطة (التنويع الاقتصادي ، تحسين رأس المال البشري وبناء القدرات: ، التكيف الإيجابي مع التغيرات المناخية ،التنمية المكانية المعززة للميزة النسبية وتحقيق التنمية الريفية ، الحوكمة والحكم الرشيد ،التحول الرقمي وأتمتة الأنظمة ،تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص ، الإستفادة من الشراكات العالمية وجذب الإستثمار الأجنبي).

المتغيرات العالمية

إن المتغيرات الدولية المختلفة وحالات عدم اليقين المرتبطة بها أصبحت ذات تأثير أكبر في البيئة المحلية، بحكم الترابط العضوي العالمي سياسياً وإقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً، وسرعة تأثير أي متغير أو طارئ خارجي في الوضع الوطني (الجوائح والتغير المناخي والأزمات الإقتصادية والمالية والتغيرات التكنولوجية).

ومن أبرز المتغيرات الضاغطة عالمياً توقعات الإقتصاد العالمي، الشكوك بشأن مستقبل النفط، التحولات التكنولوجية المتسارعة، التغير المناخي والإستدامة البيئية، والبيئة الدولية المضطربة، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بشكل دقيق بكيفية تأثير هذه العوامل في مستقبل العراق بشكل محدد إلا إنه وفي المجمل، يعتمد تأثير هذه العوامل في قدرة المخطط على التكيف وإتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإستدامة الاقتصادية والاجتماعية في وجه التحديات المتزايدة. ومع ذلك يمكن توقع الاتجاهات العامة للتأثير بحسب ما مبين في الشكل (٦).

شكل (٦): التوجهات العالمية وتحدياتها بالنسبة لخطة التنمية الوطنية

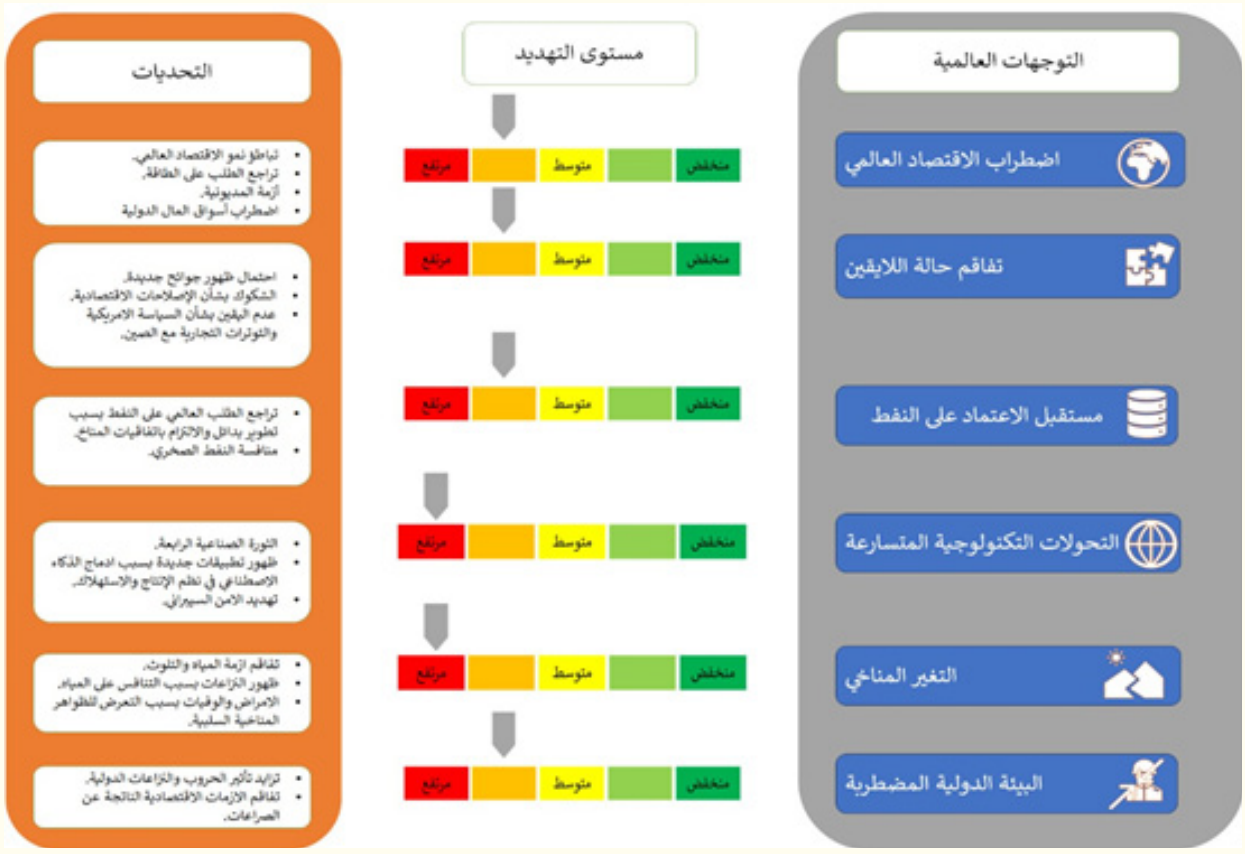

نموذج مسارات الخطة وتوجهاتها المستقبلية

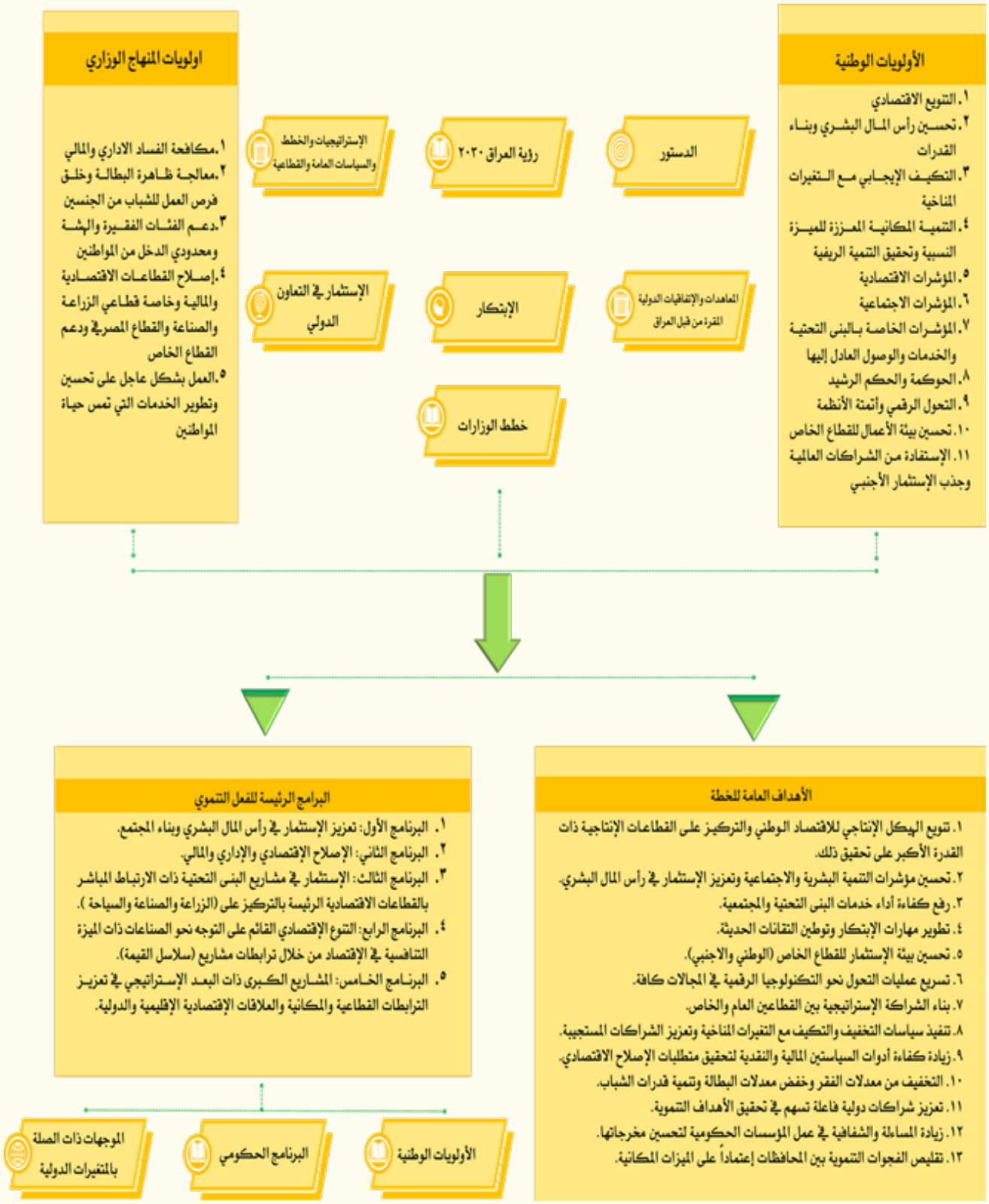

أهم المؤشرات المستهدفة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

- إذ سيزداد عدد السكان من ٤٤,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٨,٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٨ وبمعدل نمو متوقع (٢,٤٪)، وهذه الزيادة تتطلب توطين المتغير الديموغرافي في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية كافة، وزيادة الإستثمار في رأس المال البشري.
- تستهدف خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ تحقيق معدل نمو إقتصادي يبلغ ٤,٢٤٪ للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠٪) ، (بإعتماد سنة ٢٠٢٢ سنة أساس).
- إنّ من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي من ٢١٤٤٧٤,١ مليار دينار عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٢٦٤٠٣٧ مليار دينار عام ٢٠٢٨، وأن ترتفع نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية من ٣٩,٧٪ عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٤٢,٦٪ عام ٢٠٢٨.

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو المستهدفة بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ (مليار دينار)

لأنشطة	٢٠٢٢	النمو المستهدف ٪	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الزراعة	٥٠٤٦,٢	٩	٥٥٠٠	٥٩٩٥	٦٥٣٥	٧١٢٣	٧٧٦٤
التعدين والمقالع	١٣٠١٢٨,٩	٣,٢	١٣٤٢٩٩	١٣٨٦٠٢	١٤٣٠٤٣	١٤٧٦٢٧	١٥٢٣٥٨
- النفط الخام	١٢٩٤٢٤,٥	٣,٢	١٣٣٥٦٦	١٣٧٨٤٠	١٤٢٢٥١	١٤٦٨٠٣	١٥١٥٠١
- الانواع الاخرى من التعدين	٧٠٤,٤	٤	٧٣٣	٧٦٢	٧٩٢	٨٢٤	٨٥٧
الصناعة التحويلية	٣٩١٦,٣	٨	٤٢٣٠	٤٥٦٨	٤٩٣٣	٥٣٢٨	٥٧٥٤
الكهرباء والماء	١١٤٨,٦	٧	١٢٢٩	١٣١٥	١٤٠٧	١٥٠٦	١٦١١
البناء والتشييد	٦٥٣٤,٥	٨	٧٠٥٧	٧٦٢٢	٨٢٣٢	٨٨٩٠	٩٦٠١
النقل	١٩١٩٧,٣	٦	٢٠٣٤٩	٢١٥٧٠	٢٢٨٦٤	٢٤٢٣٦	٢٥٦٩٠
التجارة	١٥٠٢٣,٨	٤	١٥٦٢٥	١٦٢٥٠	١٦٩٠٠	١٧٥٧٦	١٨٢٧٩
المال والتأمين	١١٥٠٥,٦	٤,٨	١٢٠٦٦	١٢٦٥٤	١٣٢٧١	١٣٩١٧	١٤٥٩٦
- البنوك والتأمين	١٤٨٥,٣	٤	١٥٤٥	١٦٠٧	١٦٧١	١٧٣٨	١٨٠٧
- ملكية دور السكن	١٠٠٢٠,٣	٥	١٠٥٢١	١١٠٤٧	١١٦٠٠	١٢١٨٠	١٢٧٨٩
الخدمات	٢١٩٧٢,٧	٥,٣	٢٣١٢٦	٢٤٣٤١	٢٥٦١٩	٢٦٩٦٥	٢٨٣٨٣
- خدمات التنمية الإجتماعية	١٦٤٩٤,١	٥	١٧٣١٩	١٨١٨٥	١٩٠٩٤	٢٠٠٤٩	٢١٠٥١
- الخدمات الشخصية	٥٤٧٨,٦	٦	٥٨٠٧	٦١٥٦	٦٥٢٥	٦٩١٧	٧٣٣٢
الأنشطة غير النفطية	٨٥٠٤٩,٥	٥,٧	٨٩٩١٥	٩٥٠٧٦	١٠٠٥٥٣	١٠٦٣٦٦	١١٢٥٣٦
الناتج حسب الأنشطة	٢١٤٤٧٤,١	٤,٢٤	٢٢٣٤٨١	٢٣٢٩١٧	٢٤٢٨٠٤	٢٥٣١٦٩	٢٦٤٠٣٧

- ان تحقيق معدلات النمو المستهدفة أعلاه سوف يحدث تحسناً نسبياً لمصلحة الأنشطة غير النفطية وخاصة نشاط الزراعة ونشاط الصناعة التحويلية، إذ ستزداد مساهمة القطاع الزراعي من (٢,٤٪) لعام ٢٠٢٢ إلى (٢,٩٪) عام ٢٠٢٨من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الصناعة التحويلية من (١,٨٪) إلى (٢,٢٪) للسنتين أعلاه وعلى التوالي. ونود الإشارة إلى ان إحداث تغيير هيكلي في بنية الناتج يتطلب مدة زمنية تتجاوز مدة الخطة البالغة خمس سنوات.

جدول (٢)

المساهمات النسبية للأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة ٢٠٢٢-٢٠٢٨(٪)

الأنشطة	٢٠٢٢		٢٠٢٤		٢٠٢٨	
	الأهمية النسبية	بدون النفط	الأهمية النسبية	بدون النفط	الأهمية النسبية	بدون النفط
الزراعة	٢,٤	٥,٩	٢,٥	٦,١	٢,٩	٦,٩
التعدين والمقالع	٦٠,٧		٦٠,١		٥٧,٧	
ـ النفط الخام	٦٠,٣		٥٩,٨		٥٧,٤	
ـ الانواع الاخرى من التعدين	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٨
الصناعة التحويلية	١,٨	٤,٦	١,٩	٤,٧	٢,٢	٥,١
الكهرباء والماء	٠,٥	١,٤	٠,٥	١,٤	٠,٦	١,٤
البناء والتشييد	٣,٠	٧,٧	٣,٢	٧,٨	٣,٦	٨,٥
النقل	٩,٠	٢٢,٦	٩,١	٢٢,٦	٩,٧	٢٢,٨
التجارة	٧,٠	١٧,٧	٧,٠	١٧,٤	٦,٩	١٦,٢
المال والتأمين	٥,٤	١٣,٥	٥,٤	١٣,٤	٥,٥	١٣,٠
البنوك والتأمين	٠,٧	١,٧	٠,٧	١,٧	٠,٧	١,٦
ملكية دور السكن	٤,٧	١١,٨	٤,٧	١١,٧	٤,٨	١١,٤
الخدمات	١٠,٢	٢٥,٨	١٠,٣	٢٥,٧	١٠,٧	٢٥,٢
خدمات التنمية الإجتماعية	٧,٧	١٩,٤	٧,٧	١٩,٣	٨,٠	١٨,٧
الخدمات الشخصية	٢,٦	٦,٤	٢,٦	٦,٥	٢,٨	٦,٥
الأنشطة غير النفطية	٣٩,٧	١٠٠	٤٠,٢	١٠٠	٤٢,٦	١٠٠
الناتج الكلي	١٠٠		١٠٠		١٠٠	

- مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ يلاحظ ان القطاع العام ستنخفض مساهمته من (٧٠,٩٪) لعام ٢٠٢٢ إلى (٦٨,٣٪) لعام ٢٠٢٨، وذلك بحكم ملكية نشاط النفط الخام للقطاع العام الذي يشكل بحدود (٦٠,٣٪) من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى نشاط خدمات التنمية الإجتماعية (التعليم، الصحة، الأمن، الادارات العامة..). وهنالك دور بارز للقطاع الخاص بل وينفرد بتوليد ناتجها والتي تتمثل بالنشاط الزراعي وملكية دور السكن والخدمات الشخصية، بالإضافة إلى تجاوز مساهمته (٥٠٪) لمجموعة من الأنشطة كالبناء والتشييد والتجارة والنقل.

جدول (٣)

الاهمية النسبية للانشطة بحسب القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (٪)

الأنشطة	٢٠٢٢		٢٠٢٨	
	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة	٠,٤	٩٩,٦	١	٩٩
التعدين والمقالع	٩٩,٥	٠,٥	٩٩,٥	٠,٥
النفط الخام	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠
الانواع الاخرى من التعدين	٤,٢	٩٥,٨	٤	٩٦
الصناعة التحويلية	٢٨,١	٧١,٩	٢٥	٧٥
الكهرباء والماء	٧٠,٥	٢٩,٥	٨٠	٢٠
البناء والتشييد	٢,٢	٩٧,٨	٢,٠	٩٨,٠
النقل	٧,١	٩٢,٩	٦,٠	٩٤,٠
التجارة	١٠,٧	٨٩,٣	١٠,٠	٩٠,٠
المال والتأمين	١٠	٩٠	٩,٣	٩٠,٧
البنوك والتأمين	٧٧,٤	٢٢,٦	٧٥,٠	٢٥,٠
ملكية دور السكن	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
الخدمات	٧٥,١	٢٤,٩	٧٤,٢	٢٥,٨
خدمات التنمية الإجتماعية	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠
الخدمات الشخصية	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
الناتج الكلي	٧٠,٩	٢٩,١	٦٨,٣	٣١,٧

من المتوقع ان تكون مساهمة القطاع العام لسنوات الخطة بحوالي (٦٥,٢٪) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ وذلك للتوجهات الحكومية في التوسع بالاستثمار في مجال النفط الخام والغاز والطاقة والبنى التحتية ذات العلاقة بالخدمات العامة. وستكون مساهمة القطاع الخاص بـ (٣٤,٨٪) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والتي تتركزفي معظمها بنشاط ملكية دور السكن والنشاط الصناعي ونشاط النقل، ويبقى تأثير بيئة الاستثمار واضحاً في الحد من أي زيادة جوهرية في معدلات إستثمار القطاع الخاص. كما ان القطاع العام لازال يمارس بعض الأنشطة الاقتصادية والتي كان ينبغي التخلي عنها للقطاع الخاص.

جدول (٤)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي الثابت وبالأسعار الثابتة للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢-٢٠٢٨) (٪)

الأنشطة الاقتصادية	سنوات القياس				سنة الهدف	
	٢٠١٩		٢٠٢٢		٢٠٢٨	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	٩٥,٧	٤,٣	٩٥,٢	٤,٨	٩٠,٠	١٠,٠
النفط الخام	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
التعدين	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	٨,٠	٩٢,٠
الصناعة التحويلية	٢٧,٠	٧٣,٠	٤٤,٩	٥٥,١	٤٠	٦٠
الكهرباء والماء	٩٦,٨	٣,٢	٩٤,٣	٥,٧	٩٥	٥,٠
البناء والتشييد	٧٤,١	٢٥,٩	٩٦,٤	٣,٦	٧٠	٣٠
النقل والإتصالات والتخزين	٤٧,٩	٥٢,١	٣٣,٧	٦٦,٣	٣٥	٦٥
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	١٤,٣	٨٥,٧	٤١,٧	٥٨,٣	٣٥	٦٥
البنوك والتأمين	٨٨,٧	١١,٣	٧٧,٧	٣٢,٣	٦٥	٣٥
ملكية دور السكن	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية	٩٨,٤	١,٦	٧٢,٣	٢٧,٧	٩٣	٧
خدمات التنمية الإجتماعية	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠
الخدمات الشخصية	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٧٨,١	٢١,٩	٥٨,١	٤١,٩	٦٥,٢	٣٤,٨

- يتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١,٧٪ سنوياً، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد لعام ٢٠٢٢ (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧) نحو ٥٠٧٧ ألف دينار ومن المتوقع أن يصل إلى ٥٣٩٢ ألف دينار في عام ٢٠٢٨.

جدول (٥)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة (٢٠٢٤- ٢٠٢٨)

السنة	الناتج المحلي المستهدف(مليار دينار)	عدد السكان المقدر(الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد(الف دينار)
٢٠٢٤	٢٢٣٤٨١	٤٤٤١٤	٥٠٣١
٢٠٢٥	٢٣٢٩١٧	٤٥٥٢٠	٥١١٦
٢٠٢٦	٢٤٢٨٠٤	٤٦٦٣٩	٥٢٠٦
٢٠٢٧	٢٥٣١٦٩	٤٧٧٧١	٥٢٩٩
٢٠٢٨	٢٦٤٠٣٧	٤٨٩١٤	٥٣٩٨

- قُدرت الإستثمارات المطلوبة، لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ ٤,٢٤٪ خلال مدة تنفيذ الخطة بمبلغ إجمالي قدره ٢٤١,١ ترليون دينار، يُسهم القطاع الحكومي بحوالي ١٥٧,٣ ترليون دينار منه، تشكل ما يقارب ٦٥,٢٪ من إجمالي الإستثمارات المطلوبة، فيما يأتي ٨٣,٨ ترليون دينار من إستثمارات القطاع الخاص والتي سوف تشكل ٣٤,٨٪ من إجمالي الإستثمارات المطلوبة.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات خلال مدة الخطة (٧٠٩,٩) ترليون دينار، فيما ستتراجع نسبة الإيرادات النفطية من ٨٩,٢٪ عام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٨٧,٤٪ عام ٢٠٢٨.
- تقديرات لإجمالي الإيرادات النفطية خلال مدة خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ على أساس وجود إتجاه عام متناقص لسعر برميل النفط، إذ من المتوقع أن ينخفض متوسط سعر برميل النفط من ٧٠ دولار / برميل عام ٢٠٢٤ ليصل إلى ٥٨ دولار/ برميل عام ٢٠٢٨خلال مدة الخطة (٦٣٠,٨) ترليون دينار ومع زيادة كميات التصدير من ٣,٥ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٤٥ مليون برميل/ يوم عام ٢٠٢٨.

جدول (٦)

تقديرات الإيرادات النفطية بالدولاروالدينار خلال سنوات الخطة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

السنوات	السعر المقدر لبرميل النفط (دولار / برميل)	كميات التصدير (مليون برميل/ يوم)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	الإيرادات النفطية (ترليون دينار)
٢٠٢٤	٧٠	٣,٥	٨٩,٤	١١٦,٢
٢٠٢٥	٧٤	٣,٧	٩٩,٩	١٢٩,٩
٢٠٢٦	٧١,١	٣,٩	١٠١,٢	١٣١,٦
٢٠٢٧	٦٨,٨	٤	١٠٠,٤	١٣٠,٦
٢٠٢٨	٥٨	٤,٤٥	٩٤,٢	١٢٢,٥
المجموع			٤٨٥,١	٦٣٠,٨

- فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال مدة الخطة (٧٩,١) تريليون دينار منها (٢١) تريليون دينار ضرائب مباشرة و (١٦,٨) تريليون دينار ضرائب غير مباشرة، في حين من المتوقع أن يكون إجمالي بقية أنواع الإيرادات غير النفطية (٤١,٣) تريليون دينار.

جدول (٧)

تقديرات الإيرادات غير النفطية للمدة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨ (تريليون دينار)

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	بقية أنواع الإيرادات	المجموع الكلي
٢٠٢٤	٣,٨	٢,٩	٧,٤	١٤,١
٢٠٢٥	٤,٠	٣,٢	٧,٧	١٤,٩
٢٠٢٦	٤,٢	٣,٤	٨,٢	١٥,٨
٢٠٢٧	٤,٤	٣,٦	٨,٧	١٦,٧
٢٠٢٨	٤,٦	٣,٧	٩,٣	١٧,٦
المجموع	٢١,٠	١٦,٨	٤١,٣	٧٩,١

التوجهات والاهداف التنموية

الأهداف الرئيسة للسكان

الأهداف الموجهة : إن أهداف هذا المحور هي موجهات أساسية لباقي محاور الخطة.

الهدف الأول:
تحقيق المواءمة والتوازن بين المؤشرات الديمغرافية والمؤشرات الاقتصادية.

الهدف الثاني:
تعزيز بيئة تمكينية للسكان للانتفاع من الفرصة الديمغرافية.

الهدف الثالث:
ضمان العلاقة الإيجابياً بين الأنشطة السكانية والبيئية بما يحد من الأثار السلبية للأنشطة السكانية في البيئة، والأثار السلبية للبيئة في السكان.

الهدف الرابع:
ضمان تسريع العودة الأمنة والاستقرار لجميع الراغبين من النازحين.

توجهات التشغيل والعمالة

تتبنى الخطة رؤية سياسة التشغيل الوطنية (قيد الاعداد) والتي تنص على (سوق عمل حيوي، مستدام، أخضر، منظم، يحقق العدالة، ويؤمن العمل اللائق للجميع) واولوياتها والمتمثلة بالآتي:

الاولوية الأولى:
نمو اقتصادي كثيف العمل (مولد لفرص العمل المستدامة).

الاولوية الثانية:
تطوير قطاع خاص اخضر ودعم الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

الاولوية الثالثة:
تعزيز وصول الفئات الهشة والمهمشة إلى العمل اللائق.

الاولوية الرابعة:
تطوير المهارات وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية.

الاولوية الخامسة:
مواءمة التعليم والمهارات مع متطلبات سوق العمل.

الاولوية السادسة:
تحسين حوكمة سوق العمل ودعم الحوار الاجتماعي.

الاهداف الموجهة القوة العاملة والتشغيل

- خفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل مستدامة لائقة للشباب بمن فيهم النساء.
- خلق سوق عمل منظم محمي معزز للنمو الاقتصادي .
- تنمية المهارات والمعارف للقوى العاملة بما يعزز من مستويات الانتاج و الانتاجية .
- التحول الى سوق العمل الرقمي المستجيب الى وظائف ومهن المستقبل .

أهداف السياسة المالية

الهدف الأول:
ضمان موازنة مالية مستقرة تدعم مسارات التنمية المستدامة وتعمل على تصحيح هيكل الإنفاق الحكومي.

الهدف الثاني:
زيادة الإيرادات غير النفطية وتصحيح إختلال هيكل الإيرادات العامة.

الهدف الثالث:
تطوير وإصلاح الإدارة المالية للدولة.

الهدف الرابع:
إستكمال عملية جدولة الدين العام الداخلي وحوكمة الإقتراض الخارجي وتوجيهه نحو الإستثمار.

الهدف الخامس:
الإستخدام الأمثل للتخصيصات المالية الموجهة لتحقيق الأبعاد الإجتماعية للسياسة المالية.

الهدف السادس:
توجيه السياسة المالية لتكون أكثر تحفيز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإستجابة للتغير المناخي.

أهداف السياسة النقدية

الهدف الأول:
دعم وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي.

الهدف الثاني:
المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود محفزة للنشاط الاقتصادي ومولدة لفرص العمل وغير ضارة للفئات الهشة.

الهدف الثالث:
تعزيز حوكمة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

الهدف الرابع:
تعزيز الإئتمان المصرفي المحفز للقطاعات الإنتاجية بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف السياسة التجارية

الهدف الأول:
حماية الصناعة المحلية والناشئة من المنافسة الأجنبية ومواجهة سياسة الإغراق.

الهدف الثاني:
وضع سياسة تجارية قائمة على مجموعة من الأهداف الداعمة لتصحيح الإختلال في الميزان التجاري.

الهدف الثالث:
حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد كحالات الإنكماش والتضخم.

الأهداف الرئيسة (المُوجِّهة) للقطاع الخاص

الهدف الأول:
تحسين بيئة الأعمال والإستثمار.

الهدف الثاني:
دعم المشاريع (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحويلها إلى مؤسسات ومشاريع أكبر، وأكثر قدرة (من حيث الحجم والإنتاج والتشغيل وتكوين رأس المال الثابت).

الهدف الثالث:
إنجاز متطلبات الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

الهدف الرابع:
وضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة وواقعية لإحلال الواردات.

الهدف الخامس:
تحفيز القطاع الخاص وتعزيز إستجابة هيئات الإستثمار المحلية على الإستثمار في المشاريع والأنشطة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهدف السادس:
تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحقيق التزاماته تجاه العاملين باجر لديه.

توجهات وأهداف قطاعي التربية والتعليم

التوجهات التنموية لقطاع التربية

- تحسين الواقع التعليمي والتربوي للطفولة في العراق.
- الارتقاء بجودة التعليم العام وتوسيع شموليته.
- زيادة مخرجات التعليم المهني.
- تحسين وإستدامة التعليم والخدمة المقدمة لذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة.
- حوكمة فاعلة في إدارة المؤسسات التربوية والتعليمية.

الأهداف

الهدف الأول:
تنمية الطفولة المبكرة.

الهدف الثاني:
ضمان تعليم جيد وشامل لجميع مراحل التعليم العام (النظامي وغير النظامي) وتأهيل وتطوير البنى التحتية.

الهدف الثالث:
زيادة نسب الإلتحاق في المدارس وتقليل نسب التسرب.

- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في رياض الأطفال إلى ١٥٪ في سنة الهدف.

- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة الإبتدائية إلى ٩٩٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة إلى ٧٠٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في المرحلة الإعدادية إلى ٤٠٪.
- زيادة نسب الإلتحاق الصافي في التعليم المهني إلى ٤٪.

الهدف الرابع:
تطوير المناهج وأساليب الإختبارات والتقويم المعتمدة.

الهدف الخامس:
زيادة كفاءة الحوكمة الإدارية.

الهدف السادس:
ضمان توفير تعليم مهني عالي الجودة يلبي إحتياجات سوق العمل.

الهدف السابع:
ضمان توفير تعليم جيد وشامل ومستدام لذوي الإحتياجات الخاصة.

التوجهات التنموية لقطاع التعليم العالي:

- مؤسسات تعليم عالي ممكنة ومتطورة ومستدامة.
- جودة تعليم عالية تواكب أحدث المعايير الوطنية والعالمية.
- الارتقاء بالبحث العلمي الرصين الموجه نحو حل مشكلات المجتمع وسوق العمل.
- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم و إحتياجات سوق العمل.
- حوكمة رقمية لقطاع التعليم العالي.

الأهداف

الهدف الأول:
مواءمة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية مع قدرات المؤسسات وحاجات التنمية الوطنية.

الهدف الثاني:
رفع القدرة التمكينية لمؤسسات التعليم الجامعي ورفع كفاءتها وفاعليتها.

الهدف الثالث:
خلق جيل من الخريجين مواكب للتوجهات العالمية وإحتياجات السوق.

الهدف الرابع:
رفع جودة البحث العلمي وتعزيز الإبتكار بما يسهم في تعزيز اقتصاد المعرفة.

الهدف الخامس:
خلق جامعات ذات مسؤولية مجتمعية عالية.

توجهات وأهداف القطاع الصحي

- تطوير القطاع الصحي بمؤسسات صحية متطورة ومجهزة قادرة على تقديم خدمات صحية متنوعة بكفاءة عالية وتوفير الأدوية واللقاحات بشكل مضمون وكاف.
- ملاكات طبية وصحية وتمريضية ممكنة ومؤهلة وكافية وفقاً للمعايير العالمية.
- بناء نظام معلومات صحي شامل ومواكب للتطورات العالمية.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الصحي الخاص.

الأهداف

الهدف الأول:
توسيع وتطوير البنى التحتية لتحسين الشمول في عموم العراق بالخدمات الصحية.

الهدف الثاني:
تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمراكز التخصصية وتوفير الأدوية واللقاحات وتيسير تنفيذ قانون الضمان الصحي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠.

الهدف الثالث:
تحسين نظام الوقاية الصحية لخفض معدلات الأمراض الإنتقالية وغير الإنتقالية.

الهدف الرابع:
تحسين قدرات الملاكات الطبية والصحية والتمريضية.

الهدف الخامس:
حوكمة القطاع الصحي.

الهدف السادس:
تفعيل دور القطاع الخاص في تحسين مستوى الخدمة الطبية والصحية.

توجهات وأهداف قطاع الحماية الإجتماعية

- تحسين الإستهداف لشبكة الحماية الإجتماعية ورفع كفاءة النظام.
- إدماج ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة بالحياة العامة وسوق العمل.
- زيادة وتحسين خدمات الرعاية الإجتماعية للفئات الهشة من أيتام وكبار السن والاحداث والمقطوعين والمشردين.

الأهداف

الهدف الأول:
الوصول إلى نظام شبكة حماية إجتماعية كفوء، مستدام، مستجيب للفئات الهشة.

الهدف الثاني:
ترابط اكبر بين اصلاح نظام البطاقة التموينية والحماية الإجتماعية.

الهدف الثالث:
ضمان إدماج ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة بالحياة العامة وسوق العمل

الهدف الرابع:
توفير مؤسسات إيوائية ملائمة.. معززة للعيش بكرامة.

تتبنى خطة التنمية الوطنية محصلات إستراتيجية التخفيف من الفقر وأنشطتها:

المحصلة الأولى :
دخل اعلى ومستدام للفقراء وتمكين اقتصادي للنساء الفقيرات.

المحصلة الثانية :
تحسن المستوى الصحي للفقراء.

المحصلة الثالثة :
تحسن تعليم الفقراء.

المحصلة الرابعة :
سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات للفقراء.

المحصلة الخامسة :
حماية اجتماعية فعالة للفقراء.

المحصلة السادسة :
مواجهة تداعيات التغير المناخي والامن الغذائي للفقراء.

المحصلة السابعة :
الأنشطة المستجيبة للطوارئ.

توجهات وأهداف قطاع الشباب

- بيئة مؤاتية لتنمية الشباب محفزة لروح الإبتكار والإبداع وبناء الوطن.
- شباب مسلح بالقيم الأصيلة والتسامح والمشاركة المعززة لبناء مجتمع آمن مزدهر.
- تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي للشباب.

الأهداف

الهدف الأول:
بناء أجيال من الشباب المحمي من الظواهر السلبية والأمراض الإجتماعية، مسلح بالقيم الأصيلة والإنتماء المعزز للمشاركة في العملية السياسية وصنع القرار.

الهدف الثاني:
تعزيز المشاركة الشبابية في العملية السياسية وصنع القرار.

الهدف الثالث:
توفير مؤسسات مراعية للشباب ومحفزة للإبداع والإبتكار وتطوير القدرات وإستثمار الطاقات.

التوجهات الإستراتيجية التنموية للمرأة

- تعزيز الأدوار القيادية للمرأة
- تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز ريادة الأعمال في القطاع الخاص.
- تعزيز الدور التنموي للمرأة الريفية.
- تكافؤ فرص النساء والرجال.

الأهداف

الهدف الأول:
تحقيق شمول مالي أوسع للنساء لتعزيز الوصول إلى فرص العمل.

الهدف الثاني:
تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للمرأة الريفية

الهدف الثالث:
تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار والادوار القيادية لهن.

أهداف العمل التطوعي

الهدف الأول:
استكمال الاطار القانوني والمؤسسي للعمل التطوعي.

الهدف الثاني:
تعزيز الفهم المجتمعي لأهمية العمل التطوعي ومدى تأثيره الإيجابي في المجتمع بالتركيز على الشباب.

الهدف الثالث:
تقديم فرص تطوعية تلبي إهتمامات ومواهب الشباب والنساء، وتعزز تطويرهم الشخصي والمهني.

الهدف الرابع:
التعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية، والمنظمات غير الربحية، والشركات، لتوفير فرص تطوعية ودعم الشباب في مشاركتهم في الأنشطة التطوعية.

الهدف الخامس:
تحفيز العاملين في القطاع العام على تقديم الخدمات المجتمعية التطوعية.

التنمية القطاعية

قطاع الزراعة والموارد المائية

جدول (٨)

مؤشرات الأداء المستهدف لوزارة الموارد المائية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

مؤشرات قياس الأداء	٢٠٢٢	٢٠٢٤	٢٠٢٨
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	٢٨	٢٨	٢٨
تأهيل المشاريع الإروائية (الف دونم)	٥٢٩٢	٥٤٧٤	٥٤٧٤
كفاءة الري الكلية (٪)	٣٩	٤٦	٥٣
كفاءة الري الحقلية (٪)	٥٥	٦١	٦١
كفاءة نقل وتوزيع المياه (٪)	٧٠	٧٦	٨١

الهـدف الأول:
تحقيق أمن غذائي مستدام

الهدف الثاني:
تأميـن الطلـب السـنوي علـى الميـاه وتحقيـق التـوازن بيـن الإسـتخدامات في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) في ظل ظروف الشحة المائية.

الهدف الثالث:
العمل على توفير موارد مائية مستدامة في العراق.

الهـدف الرابع:
تعزيـز القـدرة علـى التكيـف فـي مواجهـة تأثيـرات التغيرات المناخية.

قطاع النفط والغاز

جدول (٩)

مستهدفات الأداء لنشاط النفط والغاز (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

الهدف	مؤشر القياس	القيمة الأولية ٢٠٢٣	القيمة المستهدفة بحسب سنوات تنفيذ الخطة				
			٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
كمية إنتاج النفط الخام	مليون برميل/يوم	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٨	٥,٦	٦,٥
الطاقات التصديرية	مليون برميل/يوم	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٥,٢٥
السعات الخزنية للنفط الخام	مليون برميل	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٨	٣٨	٤٠,١	٤٠,١
إنتاج الغاز الطبيعي (حر + مصاحب)	مقمق /يوم	٣٠٠٠	٣١٠٠	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠
رفع طاقات التكرير	الف برميل /يوم	٧٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١١٠٠	١٢٥٠
ضمان وجـود إمدادات من الغاز الحر على المدى الطويل	مقمق/يوم	٢٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٩٠٠	١٢٠٠	٢٠٠٠
تعزيز طاقات الخزنية للمشتقات النفطية	مليون برميل	٩,٦٥	٩,٨	٩,٨	١٠,٢٧	١٠,٢٧	١٠,٢٧

الهدف الأول:
زيادة إنتاج النفط الخام تدريجيا للوصول إلى (٦,٥) مليون برميل يومياً مع الأخذ بنظر الإعتبار محددات الإنتاج من قبل منظمة أوبك.

الهدف الثاني:
زيادة طاقة تصدير النفط الخام إلى (٥,٢٥) مليون برميل يومياً.

الهدف الثالث:
رفع الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير إلى (٤٠,١) مليون برميل.

الهدف الرابع:
زيادة إنتاج الغاز الطبيعي (٤٢٥٠) مقمق يومياً وتخفيض حرق الغاز إلى أدنى مستوياته ليكون بحوالي (٤٠٠) مقمق يوميا.

الهدف الخامس:
تأهيل وتطوير شبكات أنابيب الغاز الجاف والغاز السائل لإستيعاب الزيادة في كميات الغاز الجاف والغاز السائل المخططة بموجب مشاريع إستثمار الغاز الجديدة.

الهدف السادس:
الإكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات وصولاً إلى طاقات التصفية البالغة (١٢٥٠) الف برميل يومياً.

الهدف السابع:
تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يكفي لمدة ٣٠ يوماً للمشتقات النفطية حيث أن المستهدف الوصول إلى طاقة خزنية (١٠,٢٧) مليون برميل.

الهدف الثامن:
المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة.

قطاع الكهرباء

جدول (١٠)

أطوال الخطوط ومقدار السعات التصميمية لمحطات التحويل (المضافة) في شبكات نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

أطوال خطوط والسعات التصميمية	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
أطوال خطوط النقل المضافة ٤٠٠ kV إلى الشبكة الوطنية (كم)	٤٦٠	٧٢٠	٣٧٣٠	١٢٧٠	١٠
أطوال خطوط النقل المضافة ١٣٢ kV إلى الشبكة الوطنية (كم)	٤٥١٠	٣٩٠٠	٢٥٤٠	١٥٧٠	٧٣٠
مقدار سعات شبكات النقل (٤٠٠ M.V.A)	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٢١٠٠٠	١٤٠٠٠	١٠٠٠
مقدار سعات شبكات النقل (١٣٢ M.V.A)	٤٣٢٠	٩٥٤٠	١٣١٤٠	٦٨٤٠	٣٩٦٠

جدول (١١)

نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة للمدة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨)

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
مبلغ الجباية (ترليون دينار)	٣,٥	٥,٨٥	٦,٥	١٠,٧	١٨,٥
نسبة الجباية من مبلغ الطاقة المقروءة (٪)	٪٨٥	٪٨٨	٪٩١	٪٩٤	٪٩٦

الهدف الأول:
تنظيم الإدارة المتكاملة لقطاع الطاقة

الهدف الثاني:
زيادة القدرات التوليدية للمنظومة وتوفير قدرات آخرى لتغطي أعلى معدل حمل مطلوب (٤٧,٣٥٨) ميكا واط في عام ٢٠٢٨. والتوسع في مشاريع الطاقات المتجددة.

الهدف الثالث:
زيادة قدرات شبكات النقل على إستيعاب الطاقة المنتجة من محطات التوليد ونقلها إلى شبكات التوزيع.

الهدف الرابع:
زيادة قدرات شبكات التوزيع على إستيعاب الطاقة المصدرة من شبكات النقل وتجهيزها إلى المستهلكين وزيادة معدل ساعات التجهيز إلى المستهلكين لتبلغ ٢٤ ساعة عام ٢٠٢٨.

الهدف الخامس:
تخفيض نسبة الضائعات الفنية وغير الفنية، زيادة نسبة الطاقة المقروءة من الطاقة المستهلكة الفعلية، وزيادة مبلغ الجباية ونسبتها من مبلغ الطاقة المقروءة وفق المستهدفات.

قطاع الصناعة التحويلية والتعدينية

الهدف الأول:
تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير وتنمية الإنتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة، وفي بناء الشراكات مع القطاع العام.

الهدف الثاني:
تعزيز نظام التصنيع المستدام ومواجهة التغيرات المناخية وتوفير متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.

الهدف الثالث:
تأمين البيئة الجاذبة للإستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية والتعدينية (غير النفطية).

الهدف الرابع:
تقليل عدد القوى العاملة في القطاع العام وتحويل الفائض إلى القطاع الخاص.

قطاع النقل والإتصالات والخزن

أهداف قطاع النقل

نشاط الموانئ

الهدف الأول:
رفع طاقة الموانئ العراقية وإستغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة فيها.

الهدف الثاني:
تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ الحالية وممراتها الملاحية.

نشاط النقل البحري

الهدف الأول:
زيادة كمية البضائع المنقولة عن طريق الشركة العامة للنقل البحري بمقدار (١٠٪).

الهدف الثاني:
دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري.

نشاط النقل الجوي

الهدف الأول:
الارتقاء بمكانة الطيران المدني على المستوى الإقليمي والدولي.

الهدف الثاني:
تحديث البنية التحتية لنشاط النقل الجوي.

الهدف الثالث:
تطوير مستوى الخدمات المقدمة للطائرات.

الهدف الرابع:
دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي.

نشاط نقل الركاب

الهدف الأول:
تحسين كفاءة أداء نشاط نقل الركاب وتعزيز دور القطاع الخاص فيه.

الهدف الثاني:
المباشرة بتنفيذ مشاريع النقل الشامل وتأمين متطلباتها عن طريق الشراكات والاستثمار.

الهدف الثالث:
تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شراكات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية.

نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

الهدف الأول:
تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقة له مع القطاع العام.

الهدف الثاني:
تحويل العراق إلى أحد المسارات الإستراتيجية للنقل الدولي للبضائع.

الهدف الثالث:
تحسين بيئة العمل والاستثمار في نشاط النقل البري.

نشاط السكك الحديد

الهدف الأول:
تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية (لتتلاءم مع قدرات ميناء الفاو وطريق التنمية).

الهدف الثاني:
الإرتقاء بمستوى تقديم الخدمة في نشاط السكك الحديد.

الهدف الثالث:
إنشاء مسارات إستراتيجية لنقل البضائع والمسافرين داخلياً وخارجياً.

الهدف الرابع:
تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في هذا النشاط.

الهدف الخامس:
إعادة هيكلة الشركة العامة للسكك الحديدية وأنشطة قطاع النقل السككي وحماية اصولها.

نشاط الطرق والجسور

الهدف الأول:
زيادة اطوال الطرق واعداد الجسور لاكمال المسارات الداخلية والبديلة وتعزيز الربط مع المسارات الدولية.

الهدف الثاني:
بناء نظام صيانة حديث ومتكامل لشبكة الطرق والجسور.

الهدف الثالث:
تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة

الهدف الرابع:
تحسين مستوى الخدمة المقدمة لمستخدمي الطرق والجسور.

الهدف الخامس:
بناء الشراكات مع القطاع الخاص لإدارة وتمويل الاستثمار في هذا النشاط.

نشاط الخزن

الهدف الأول:
توفير سعات إضافية لتأمين طاقات خزنية إستراتيجية للمحاصيل الأساسية.

الهدف الثاني:
زيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السايلوات.

نشاط الإتصالات

الهدف الأول:
تحسين كفاءة الأداء وتامين وصول الخدمة إلى الجميع.

الهدف الثاني:
حوكمة النشاط وتحقيق البيئة الأمنة له.

الهدف الثالث:
مواكبة التطور السريع لقطاع الإتصالات والمعلوماتية وتلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعية تنافسية.

التحول الرقمي

الهدف الأول:
تطوير بيئة داعمة للتحول الرقمي.

الهدف الثاني:
تعزيز الأمن السيبراني.

الهدف الثالث:
تطوير أداء المؤسسات الحكومية والخدمات المقدمة للمواطنين.

قطاع المباني والخدمات

نشاط السكن

الهدف الأول:
التخفيف من حدة العجز السكني وتوسيع الخيارات لفئات المجتمع بمن فيهم محدودي الدخل والفقراء.

الهدف الثاني:
تحسين جودة الأبنية لتتلاءم مع الخصائص البيئية والمتغيرات المناخية.

الهدف الثالث:
معالجة وضع العشوائيات من الناحيتين التنظيمية والخدمية.

مياه الشرب

الهدف الاول:
ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية مع ضمان تغطية كاملة للجميع.

الهدف الثاني :
رفع كفاءة منظومات الإنتاج والتوزيع.

الهدف الثالث:
تقليل نسبة الفاقد إلى ١٠ ٪ مقارنةً بسنة الأساس.

الصرف الصحي

الهدف الأول:
تغطية كامل الخدمة في بغداد وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات.

الهدف الثاني:
طرح مياه معالجة إلى الأنهر مطابقة للمواصفات القياسية.

أهداف الثقافة والسياحة والآثار

الثقافة

الهدف الأول:
تأمين متطلبات بناء ثقافة عراقية رصينة وجامعة ومنفتحة على العالم.

الهدف الثاني:
تعزيز الاستثمار في النشاط الثقافي.

الهدف الثالث:
إستكمال إنجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة أو المتوقفة.

السياحة

الهدف الأول:
تعزيز الدور التنموي للنشاط السياحي.

الهدف الثاني:
تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

الآثار

الهدف الأول:
الحفاظ على الارث الحضاري – التاريخي للعراق، وإعادة بناء وترميم المعالم الاثارية- الحضارية.

الهدف الثاني:
زيادة الاستثمار في البنى التحتية الداعمة وتشجيع الشراكات في إداراتها وتمويلها.

الهدف الثالث:
تعزيز القدرات الفنية والإدارية للعاملين في القطاع الاثاري.

أهداف التنمية المكانية

الهدف الأول:
تحسين واقع الخدمات الأساسية والبنى الارتكازية في محافظات العراق والحد من التفاوت بين المحافظات وعلى مستوى المحافظة الواحدة وعلى مستوى الريف والحضر ، وبما يحقق التوزيع العادل لثمار التنمية.

الهدف الثاني:
تحقيق تنمية مكانية شاملة وفق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الإجتماعية بالإعتماد على الإستغلال الأمثل للمزايا النسبية على مستوى الأنشطة الاقتصادية (الزراعية والصناعية والسياحية).

الهدف الثالث:
خلق محاور تنموية جديدة غير تقليدية لتحقيق استغلال امثل للميزات المكانية وضمان توزيع ثمار التنمية.

الهدف الرابع:
تحقيق تنمية ريفية مستدامة تحسن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والخدمية وتعيد التوازن بين الحضر والريف.

الهدف الخامس:
تنظيم هياكل المستقرات البشرية وإنشاء مدن مستدامة لتقليل الإختلالات البنيوية في توزيع السكان.

أهداف الإستدامة البيئية والتغيرات المناخية

الهدف الأول:
تعزيز الاستجابة لمتطلبات الإستدامة البيئية والتغير المناخي.

الهدف الثاني:
الحد من التصحر وإنحسار الغطاء النباتي وآثار التغيرات المناخية على النشاط الزراعي.

الهدف الثالث:
إدارة المخلفات والنفايات الخطرة

الهدف الرابع:
الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من آثار التغير المناخي.

الهدف الخامس:
التحول التدريجي نحو خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ١-٢٪ من الإنبعاثات لإحتواء الإحترار العالمي لأقل من ٢)) درجة مئوية.

الهدف السادس:
توفير البيانات البيئية

برمجة الفعل التنموي

- تلتزم الخطة بالاهداف الاساسية على المستوى القطاعي والمكاني التي تبنتها الاستراتيجيات القطاعية والخطط الخاصة بالوزارات والمحافظات وفق المسارات المرسومة لها والمتوائمة مع التوجهات فيها.
- نظمت الخطة التوجهات في برامج محددة تضمنت المحاور التي وجدتها اكثر فاعلية في تسريع دورات عملية التنمية.
- تفترض الخطة ان يتم السير بالتنفيذ في مسارين متوازيين يغطي احدهما الاهداف العامة للجهات المختلفة مع التركيز في المسار الاخر على البرامج التي تضمن حصول التنفيذ المنشود وتحقيق المستهدفات الاساسية.

البرنامج الأول: تعزيز الإستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع

يجسد هذا البرنامج توجه ذو أولوية إستراتيجية لهذه الخطة يهدف إلى بناء مجتمع شامل متنوع يعتمد على تنمية رأس المال البشري كأساس للتنمية المستدامة، إذ يتم تعزيز الإستثمارات والجهود الوطنية نحو تحسين المستوى الصحي، وتوسيع فرص التعليم والتدريب، وتوفير الفرص الاقتصادية والإجتماعية لجميع فئات المجتمع.

١ تنمية تبدأ بالطفولة

- برنامج تطوير البيئة التمكينية المعززة لتنمية الطفولة المبكرة

٢ بيئة محفزة لتطوير العملية التعليمية

- توفير بيئة تحفيزية للطالب بما يرفع نسب الالتحاق والإرتقاء بمستوى ونوعية المتعلم
- تطوير العملية التعليمية بما يؤمن الإنتقال من إسلوب التلقين إلى الإسلوب التشاركي (التفاعلي)

٣ تعليم عالي مواكب للتطورات ومستجيب لحاجات المجتمع وسوق العمل ومشجع للتنافسية والابتكار

- برنامج تحديث سياسات و أنظمة القبول و أنماط التعليم العالي
- برنامج انشاء وتطوير الأبنية والبنى التحتية للجامعات العراقية
- برنامج تحقيق قفزة نوعية في التخصصات الاكاديمية ومواصفات الخريج بما يلبي احتياجات سوق العمل
- برنامج تفعيل المسؤولية المجتمعية في الجامعات
- برنامج إعتماد أساليب حديثة في تقييم وتعضيد البحث العلمي الرصين

٤ تعليم مهني مستجيب لسوق العمل

- برنامج الارتقاء بواقع التعليم المهني المحفز للتوجهات المجتمعية وسوق العمل

٥ رعاية صحية شاملة ومحسنة

- برنامج تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية وتوفير الادوية
- برنامج تحسين نظام الوقاية الصحية وتوفير اللقاحات
- برنامج مواكبة قدرات الملاكات الطبية والصحية والتمريضية للتطورات العالمية
- برنامج زيادة اشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها

٦ لن ننسى ذوي الهمم

- برنامج تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي ونوعية الحياة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

٧ ترصين بناء المجتمع

- برنامج تعزيز التماسك المجتمعي والحفاظ على الثقافة والقيم الأصيلة
- برنامج استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع

٨ إعادة الحياة

- برنامج التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لنزلاء دور الاصلاح والاحداث والمحكومين

٩ حماية اجتماعية مرنة ومستجيبة ومستدامة (من الاعالة الى التمكين)

- برنامج تحسين جودة الخدمات المقدمة في المؤسسات الإيوائية الخاصة بالفئات الهشة من كبار السن والأحداث والأيتام والمقطوعين والمشردين
- برنامج تطوير عناصر نظام شبكة الحماية الإجتماعية
- برنامج نظام حماية مرن مستجيب للتحول من الإعالة إلى التمكين والإنتاجية

١٠ قوى عاملة منتجة ومحمية

- برنامج تصميم وتنفيذ برامج الاشغال العامة
- برنامج تفعيل آليات التحول نحو الاقتصاد المنظم

١١ الحد من توريث الفقر

- برنامج زيادة الاستثمارات العامة الموجهة إلى المناطق الأشد فقراً
- برنامج الاهتمام بالابعاد الاجتماعية للسياسة المالية

١٢ شباب واعي محصن وملتزم

- برنامج تحسين الواقع الإجتماعي والأسري للشباب المعزز لقدراتهم على مواجهة تحديات الغزو الثقافي والفكري
- برنامج اعداد القيادات الشابة
- برنامج تطوير أنشطة الأندية الرياضية والمنتديات الشبابية الثقافية المواكبة للتطورات العالمية المعززة للإبتكار وإستثمار الطاقات

١٣ امرأة ممكنة ومشاركة

- برنامج تحسين فرص وصول النساء الى سوق العمل وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لاستدامة الشمول المالي لهن
- برنامج تعزيز الدور التنموي للمرأة الريفية

١٤ غرس قيم التطوع

- برنامج نشر ثقافة العمل التطوعي بين فئات المجتمع
- برنامج خلق بيئة مؤاتية للعمل التطوعي

١٥ خدمات اساسية مغطية ومراعية للفجوات المكانية

- برنامج توجيه التخصيصات المالية بما يتناسب مع مستوى المحرومية وفجوات التنمية في محافظات العراق
- برنامج تعزيز التنمية الريفية وتوفير الخدمات
- برنامج التخفيف من حدة العجز السكني وتحسين جودة الابنية واستدامتها
- برنامج توسيع مستوى تجهيز مياه الشرب وتحسين جودتها وفق الاولويات وحدة الفجوات على مستوى المحافظات
- برنامج توسيع خدمات الصرف الصحي والمحافظة على الاستدامة البيئية وفق الاولويات وحدة الفجوات على مستوى المحافظات
- إستكمال إنجاز مشاريع البنى التحتية لوزارة الثقافة المستمرة أو المتوقفة
- برنامج زيادة القدرات التوليدية للمنظومة وتوفير قدرات اخرى لتغطي اعلى معدل حمل مطلوب
- برنامج زيادة قدرات شبكات النقل على استيعاب الطاقة المنتجة من محطات التوليد ونقلها الى شبكات التوزيع
- برنامج زيادة قدرات شبكات التوزيع على استيعاب الطاقة المصدرة من شبكات النقل وتجهيزها الى المستهلكين وزيادة معدل ساعات التجهيز

البرنامج الثاني: الإصلاح الاقتصادي والإداري

يأتي هذا البرنامج ليمثل الإطار العام والرئيس والركيزة الأساسية لتحقيق جميع مستهدفات الخطة، بإعتباره الشرط الضروري والحاكم لتحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة

البرنامج الثالث: الإستثمار في مشاريع البنى التحتية ذات الارتباط المباشر بالقطاعات الاقتصادية الرئيسة بالتركيز على (الزراعة والصناعة والسياحة).

يجسد هذا البرنامج التوجه إلى إقامة مشاريع بنى تحتية ترفع كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة ذات الميزة النسبية وتعزز التنافسية في السوق الوطنية بكلف أقل وخيارات متعددة.

١ بنى تحتية معززة للانشطة الاقتصادية

- برنامج تاهيل البنى التحتية للمشاريع السياحية بما يعزز مساهمتها في النشاط الاقتصادي
- برنامج تأهيل وتوسيع شبكة الطرق والجسور بما يؤمن تحسين الخدمة لمستخدميها
- برنامج تطوير منظومة السكك الحديدية
- برنامج تأهيل وتطوير البنى التحتية للموانئ الحالية
- برنامج زيادة الطاقة الخزنية للحبوب بما يعزز الخزين الإستراتيجي للحبوب والأمن الغذائي
- برنامج تطوير البنى التحتية للإتصالات بما يضمن مواكبتها للتطورات التقنية وتأمين التغطية الشاملة والمؤتمتة والتحول نحو المجتمع الرقمي
- برنامج تأهيل وتطوير البنى التحتية للمطارات بما يتناسب والمتطلبات التنموية والموقع الجغرافي للعراق كممر إقليمي ودولي

٢ توجيه الاستثمارات

برنامج تنشيط الإستثمارات لزيادة التشغيل وتطوير البنية التحتية في القطاعات الرئيسة: الزراعة، الصناعة، السياحة

٣ بنى تحتية معززة للبيئة المكانية المستدامة

- برنامج تعزيز التنمية المكانية والاستغلال الامثل للامكانات والمزايا النسبية للمحافظات
- برنامج توفير بنى تحتية تعليمية ملاءمة ومستدامة

٤ بنى تحتية صديقة للبيئة

- برنامج تعزيز نظام التصنيع المستدام ومواجهة التغيرات المناخية
- برنامج تخفيف انبعاثات الكربون والتحول التدريجي للطاقات النظيفة
- برنامج حماية البيئة من التلوث
- إنشاء وتطوير الأبنية والبنى التحتية للجامعات العراقية
- توسيع وإستكمال وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية والبنى التحتية

٥ الحد من آثار التغير المناخي

- برنامج التكيف للحد من التغير المناخي وتداعياته
- برنامج الحد من التصحر و إنحسار الغطاء النباتي والذي ينعكس على الحد من الهجرة المناخية
- برنامج الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من آثار التغير المناخي

البرنامج الرابع: التنوع الاقتصادي القائم على التوجه نحو الصناعات ذات الميزة التنافسية في الاقتصاد من خلال ترابطات مشاريع (سلاسل القيمة).

يجسد هذا البرنامج التوجه إلى اختيار صناعات قائمة على سلاسل القيمة كخيار ذو أولوية لتسريع عملية التنويع الاقتصادي، يقوم على توظيف الميزة النسبية لدعم وتعزيز هذه الصناعات (إقامة ترابطات بين القطاع الزراعي والصناعي والسياحة، والزراعي والسياحي...)

البرنامج الخامس: المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي في تعزيز الترابطات القطاعية والمكانية والعلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

يعكس هذا البرنامج إهتمام الخطة بالمشاريع الإستراتيجية الكبرى التي تعزز الترابطات القطاعية والمكانية وإستغلال الفرص التي تتيحها هذه المشاريع لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية

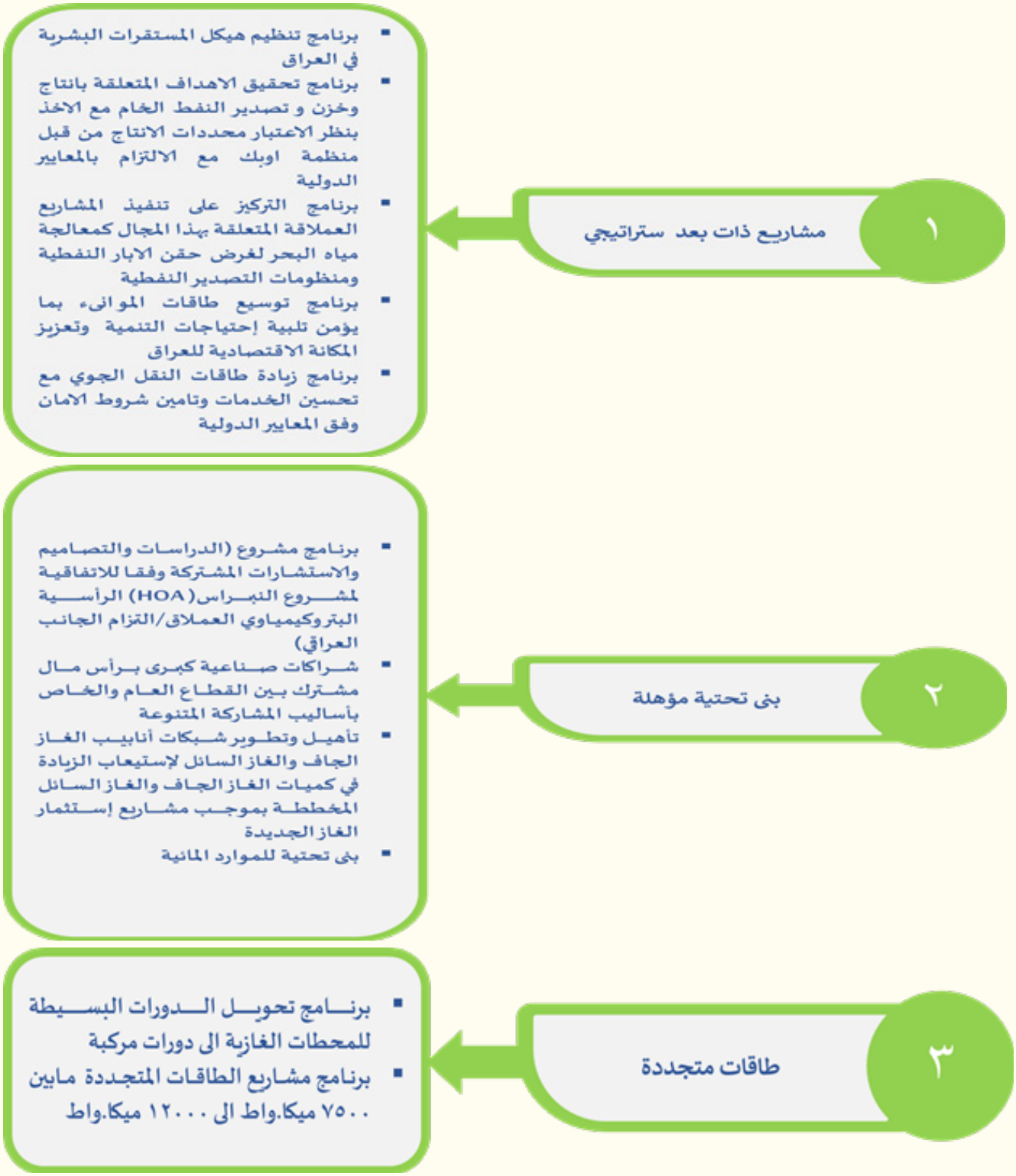

الاطار المؤسسي لمنظومة المتابعة والتقييم لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨

ينظر إلى البيانات بشكل متزايد على أنها أصول مؤسسية تستخدمها مختلف المؤسسات الحكومية و مؤسسات الاعمال كأساس لعمليات التخطيط واتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتحسين استهداف الافراد والاسر، وتحسين العمليات وزيادة فرص نجاح الخطط والتخطيط وعلى العكس فإن الافتقار إلى البيانات الجيدة او ضعف إدارة البيانات يمكن أن يثقل كاهل المؤسسات ببيانات غير متوافقة وغير متسقة، بالإضافة الى ان مشاكل جودة البيانات يمكن ان يحد من قدرة هذه المؤسسات على القيام بالتحليلات واستخلاص العبر والدروس وتوظيف مفاهيم ذكاء الاعمال والذكاء الصناعي لتحليل وإدارة البيانات الكبيرة ودمجها في أدوات تخطيط التنمية.

من هذا المنطلق يعد نظام المتابعة والتقييم للخطة التنموية الوطنية أداة أساسية للحصول على البيانات والمعلومات لتحسين كفاءة التخطيط والتنفيذ والتأكد من تحقيق الأهداف والرؤى المرسومة في إطار خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨. ويهدف نظام المتابعة والتقييم إلى اتاحة القدرة على قياس أداء خطة التنمية ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة من قبل الوزارات والجهات المعنية بالتنفيذ، وذلك بهدف التأكد من تحقيق النتائج المرجوة وتحسين الأداء على المدى القصير والطويل، كما ان تصميم نظام حديث للمتابعة والتقييم هو جزء لا يتجزأ من عملية اعداد الخطط التنموية واستكمال نظام يعمل على ان تتبع الخطة مسارها المخطط له نحو التنفيذ.

تستمد أهمية نظام المتابعة والتقييم من قدرته على تشكل منظومة من العمليات الإدارية التي تعمل بشكل متكامل على توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول تقدم الخطة التنموية، وتقوم بتحليل العوامل التي تؤثر على تنفيذها وتحديد نقاط القوة والضعف في العملية التنفيذية، وتصدر تقارير متابعة مرحلية وتقارير نهائية, لكنها أيضاً تسعى الى التأكد من إتمام المهام والمساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة وتعديل التوجهات المستقبلية للتنمية الوطنية، بناءً على الأداء والتحديات التي تظهر خلال التنفيذ.

وتتكون منظومة عمليات المتابعة والتقييم وقياس الآثر من فرق العمل المختلفة في الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية المكلفة بالمشاركة في تنفيذ الخطة, وتعمل في تنسيق مع اللجان المشكلة للمتابعة والتنسيق والتواصل وحل المشكلات ونظام إدارة البيانات وقواعد البيانات عدد من المؤشرات الرئيسية للأداء والتي تسمح بجمع وتحليل البيانات عنها وعن معدلات التقدم فيها، باستخلاص معدلات الأداء والنتائج المحققة وتقديم التقارير الدورية للجهات المعنية، وكذلك يقوم الفريق بتقديم التوصيات لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: اهداف منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨

تهدف هذه المنظومة بشكل عام الى إنجاح عملية تنفيذ الخطة وتعزيز فرص نجاح البرامج والمشروعات وربط خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ مع أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهداف رؤية العراق وكافة المشروعات التنموية التي تنفذها الحكومة العراقية بالتعاون مع شركاؤها، ويتم ذلك من خلال .

- تمكين كل الجهات المشاركة الرئيسية والفرعية المشاركة في تنفيذ الخطة الوطنية من صياغة أهدافها الاستراتيجية التنموية وتقديم المؤشرات لتلك الأهداف في صورة برامج ومشروعات والخطط من خلال الاستمارات الإلكترونية والتي تتلاءم مع طبيعة جهات التنفيذ المختلفة. حيث سوف يتم تبسيط وتسهيل تلك الاستمارات لتتم تعبئتها بالأسلوب الذي يساعد هذه الجهات على تقديم بياناتها ومتابعة الانجازات في صورة متكاملة.
- تكوين اللبنة الرئيسية في البنية المعلوماتية حول الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨ لكل الجهات المشاركة، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة ورؤية العراق، بأهداف ومؤشرات قياس محددة يمكن الوقوف على أدائها, بما يسهل من عملية متابعتها تنفيذاً لبرنامج عمل الحكومة.
- إتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية للدولة من خلال توحيد معايير الحكم على الإنجاز للمشروعات والمفاضلة بين أفضل الممارسات الإدارية المتبعة في كل حالة.
- تمكّين الجهات التخطيطية والتنفيذية في العراق من امتلاك قاعدة البيانات يتم من خلالها, إعداد وتطوير خطط مستقبلية للأقاليم العراقية، كما تسمح للمواطن أن يتعرف من خلالها على كل المشروعات القائمة بنطاق إقليمه أو محافظته أو حتى المدينة التي يقطنها.
- تصميم نظام مرن وقابل للتكيف للمتابعة والرصد والتقييم، يمكن تحديثه وتعديله بناءً على التغيرات في السياق الاقتصادي والاجتماعي العراقي، يسمح بتوفير ليس فقط معلومات شاملة بل قائمة بالدروس المستفادة من تصميم وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية وتأثير التطورات الجديدة في مجالات السياسات العامة وتحديثات التنفيذية على معدلات الإنجاز.

ويوضح الشكل بأسفل, إطار عمل التخطيط والتنفيذ لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨, وهو الإطار الذي اعتمدته وزارة التخطيط في تطوير وتحديث ومراجعة الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨, حيث تمثل عملية مستمرة تبدأ بمرحلة

التخطيط الاستراتيجي وبناء السيناريوهات ثم مراجعة والحصول على التغذية الراجعة واعتماد أصحاب المصلحة, ومن ثم وضع كافة مؤشرات قياس أداء اهداف الخطة, ثم التنفيذ، وعملية المتابعة والتقييم والتي يستخلص منها دورس وتوصيات يتم إعادة ضخها في الخطة من خلال المرحلة الأخيرة في التحسين والإبتكار.

شكل (٨)

إطار العمل المصمم لعمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨

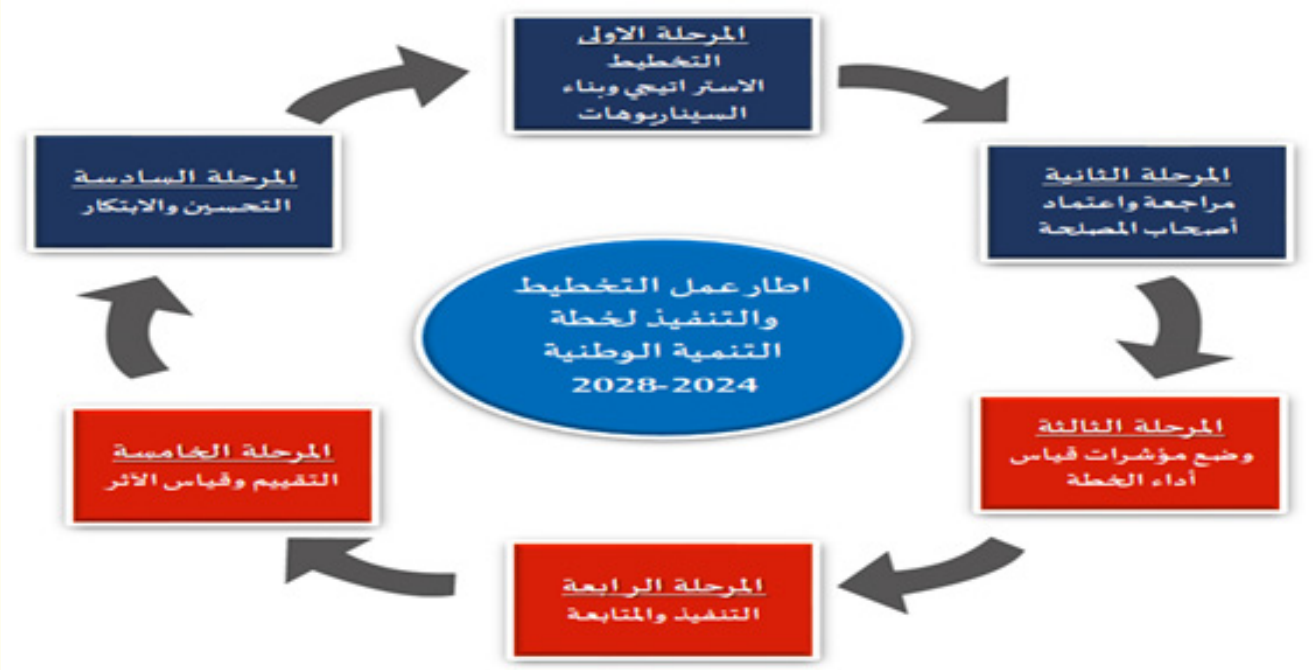

ثانياً: منهجية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

تشمل منظومة المتابعة والتقييم كافة التفاصيل التي تضمن القيام بالمتابعة والرصد والتقييم على الشكل الأمثل وفق افضل الممارسات الدولية، وبشكل يحقق اعلى معدلات إنجاز، وتشمل البنود التالية: -

١. وضع سياسة وقيم نظام المتابعة والتقييم، والتي سوف يتم الالتزام بها اثناء عمليات متابعة ورصد أداء الجهات المختلفة في تنفيذ الخطة,
٢. عملية تحديد الأهداف والمؤشرات العامة للخطة من قبل كافة الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية, حيث يتم الانتهاء من علمية تحديد الأهداف الرئيسة للخطة الوطنية بوضوح ودقة مع كل قطاع من القطاعات المعنية وتحديد قياسات كمية أو نوعية واضحة تستخدم مباشرة للمتابعة ولتقييم مدى تحقيق الأهداف ، هذه الأهداف تراعي مفهوم الأهداف الذكية SMART وهي اهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيًا, ويتم حالياً تحديد المؤشرات الرئيسية لكل هدف من أهداف الخطة الوطنية،
٣. اختيار أدوات جمع البيانات, وتمثل مرحلة, حيث تُعد عملية متابعة ورصد التقدم في إنجاز الخطة الوطنية ضرورية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحسين كفاءة استخدام الموارد., وتلعب أدوات جمع البيانات دورًا هامًا من خلال توفير معلومات دقيقة حول مدى تقدم العمل في مختلف مكونات الخطط., وسوف يتم الالتزام بأدوات جمع البيانات والاستبيانات المختلفة بعد تحديد الهدف من جمع البيانات, والاجابة على عدد من الأسئلة منها: ما هي المعلومات التي نريد جمعها؟ ما هي الأسئلة التي نريد طرحها؟ ما هي الفئات والجهات المستهدف؟

ومن بين اهم أدوات جمع البيانات, سوف يتم التركيز على الوسائل التالية:-

- منصة البيانات والتي تمثل السجلات الإلكترونية الرئيسية لبيانات الخطة، وتعتمد منظومة قواعد البيانات المستخدمة لدى وزارة التخطيط, وهي منظومة تم تطويرها لجمع البيانات من كافة الجهات الحكومية والأخرى المشاركة في تنفيذ برامج ومشروعات الخطة على مدار فترة تنفيذ الخطة من ٢٠٢٤-٢٠٢٨ .

- الاستبيانات, يتم اللجوء اليها في حالة ضرورة التأكيد من معلومات محددة وهي إدارة مناسبة لجمع البيانات الكمية والنوعية من عينة كبيرة من السكان.
- المقابلات, يتم اللجوء اليها في حالة الحاجة للتأكيد او فهم بيانات او معلومات محددة, وهي أداة مناسبو لجمع بيانات نوعية أكثر تفصيلاً من خلال محادثات فردية مع المشاركين.
- مجموعات التركيز, يتم اللجوء اليها في حالة الرغبة في مناقشة موضوع ما مع مجموعة صغيرة من الجهات التي تتشارك في هدف او برنامج او مشروع محد قد يكون من الأفضل الاجتماع معهم لمناقشة تحديات او إنجازات هذا الهدف او المشروع او البرنامج.

٤. تصميم جداول المتابعة الفعالة, حيث تُعدّ جداول جميع البيانات عنصرًا هامًا في آلية المتابعة وضمان نجاح تنفيذ خطة التنمية فهي تُساعد على رصد البيانات المعنية بالتقدم المُحرز، وتحديد أيّ انحرافات عن المسار المُخطط له، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.، وسوف يتم وضع تصاميم ومكونات جداول المتابعة الفعّالة لتركز على الأهداف التي تم وضعها لكل جهة من الجهات وكل مشروع أو خطة العمل, والمؤشرات التي تدلّ على تحقيق هذه الأهداف, وتواريخ المهام التي يجب إنجازها لتحقيق الأهداف وتحديد مسؤوليات كلّ جهة أو فرد في تنفيذ هذه المهام بالإضافة الى تحديد نقاط المراجعة الرئيسية في كل مشروع أو برنامج. ووفق التوجهات التي ستضعها اللجنة العامة، سوف يتم توظيف عدد من أدوات المتابعة وهي:

١. جداول البيانات، سوف يتم تصميم جداول متكاملة تُستخدم لتسجيل البيانات المتعلقة بالمهام والمشاريع.

٢. لوحات المعلومات سوف تُستخدم لعرض البيانات المتعلقة بالمهام والمشاريع بشكل مرئي لدى عدة جهات رئيسية.

٣. برامج إدارة المشاريع سوف تُستخدم لتنظيم المهام وتتبع سير العمل.

٤. أدوات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت سوف تُستخدم لمتابعة بعض ردود الأفعال والشكاوى والتواصل مع المواطنين ومشاركة المعلومات.

ووفق للتوجهات الحديثة سيتم توظيف المنصات الرقمية ونظم إدارة المعلومات (Management information system-MIS) قواعد البيانات والمعلومات كأدوات رئيسية لتجميع كافة اعمال المتابعة والرصد والتقييم، وسوف تحدد استراتيجية عمل هذه المنصات طريقة التواصل بين قواعد البيانات ووتيرة تحديث البيانات والتنسيق بين الجهات والوزارات مع بعضها البعض لمتابعة سير العمل.

٥. تحليل البيانات وتقديم التقارير، حيث يُعدّ تحليل البيانات وتقديم التقارير من المهام الأساسية لمنظومة المتابعة والرصد وتقييم انجاز خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ ، وتشمل استخلاص المعرفة من البيانات وتحليلها، ومن ثمّ استخدام هذه المعرفة لاتخاذ القرارات وتحسين العمليات الإدارية الحكومية التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية والمشاركة في الخطة, وسوف تشمل عملية تحليل البيانات وتقديم التقارير عدة خطوات تبدأ بتحديد نوع البيانات التي سوف يتم جمع البيانات مع تحديد المصادر والتأكد من جودة البيانات واكتمالها ومن ثم تنظيف ومعالجة البيانات للتعامل مع أيّ قيم مفقودة أو غير صحيحة وتحويل البيانات إلى الشكل المناسب للتحليل وفي الأخير اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وتفسير نتائج التحليل ثم كتابة تقرير يُلخص نتائج التحليل. وهي مرحلة يتم فيها استخدام الرسوم البيانية والجداول لعرض البيانات بشكل مرئي.وشرح النتائج والاستنتاجات بشكل واضح وموجز.

٦. آليه ضمان جودة البيانات، تشمل منظومة المتابعة والتقييم ايضاً خطوة التدقيق ومراجعة دقة البيانات و ضمان جودتها وذلك من خلال فريق العمل بوزارة التخطيط بالتعاون مع مختلف اللجان التي سيتم تشكيلها للتنسيق في عملية الرصد وتقاطع البيانات مع مختلف الجهات والتأكد من جودتها ومسئولية ضمان الوصول الى افضل الممارسات في عملية ضبط جودة البيانات.

٧. آليات التنسيق بين الجهات المعنية في تحقيق الأهداف المشتركة والمتقاطعة وضمان ضرورة اتباع الإجراءات والممارسات الفعالة ونظراً لحجم وتشابك الأهداف الواردة في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والمشاريع المرتبطة بها، تم تصميم هيكل تنظيمي لعملية المتابعة والرصد والتقييم يعتمد على ثلاثة او أربعة لجان متخصصة للمتابعة والتنسيق, لضمان متابعة تنفيذ الخطة بفعالية وتوزيع المسؤوليات، وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، وتحديد وحل المشاكل التي قد تواجه التنفيذ بشكل سريع. بجانب تحفيز الفرق وتعزيز التعاون بينها، ووفق للآلية التي تم وضعها من قبل وزارة التخطيط، سوف يتم تشكيل عدد من اللجان التي تعمل على تنسيق الجهود وهي:

أ. اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

ب. اللجنة الفنية العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ .

ج. لجنة الاتصال والتقارير وقياس الآثر.

د. اللجان الفرعية المؤقتة التي تقترحها اللجان الثلاث السابقة بحسب الحاجة والقطاع.

٨. بناء قدرات فرق العمل المكلفة بالمتابعة والتقييم لتوحيد المفاهيم وضمان تحقيق الفاعلية والجودة في

البيانات، فالموارد البشرية من اهم ركائز نجاح تنفيذ خطة التنمية الوطنية ويعتمد عليها التنفيذ والمتابعة, وعملية بناء قدرات الفرق وتدريبها على آليات المتابعة والتقييم وقواعد البيانات تطورت في العقود الثلاث الأخير فإن هناك ضرورة

ثالثاً : هيكلية منظومة المتابعة والتقييم وقياس أثر الخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

نظراً لحجم وتشابك الأهداف الواردة في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والمشاريع المرتبطة بها ونظراً للحرص الشديد على تحقيق اعلى نسب انجاز في هذه الخطة، فإن هناك حاجة ملحة لتشكيل هيكل تنظيمي مصغر لعملية المتابعة والرصد والتقييم يعتمد على مجموعة محدودة من لجان للمتابعة والتنسيق, التي تعمل وفق مجموعة اهداف ومهام, على رأسها ضمان متابعة تنفيذ الخطة بفعالية وتحقيق الأهداف المحددة، والمساعدة في توزيع المسؤوليات، وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، وتيسير عملية متابعة تقدم العمل في الخطة، وتحديد وحل المشاكل التي قد تواجه التنفيذ أولاً بأول. بجانب قيام هذه الجان بلعب ادوار مهمه في تحفيز الفرق وتعزيز التعاون بينها، بالتالي،

ومن هذا المنطلق سوف يتم تشكيل اللجان التالية والتي سوف يتم وضع إطار عملها من قبل دائرة السياسات الاقتصادية والمالية بوزارة التخطيط وتحت الاشراف المباشر للمنسق العام للخطة (رئيس اللجنة الفنية لأعداد الخطة):

١. اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية

يترأس هذا اللجنة معالي وزير التخطيط وتضم في عضويتها رئيس الهيئة التنسيقية بين المحافظات ورئيس فريق متابعة البرنامج الحكومي / ومكتب رئيس مجلس الوزراء، ووكلاء وزارات (التخطيط، والمالية، والنفط، والكهرباء، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية، والصحة، والنقل، والعمل والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والصناعة، والموارد المائية، والبيئة، والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، والتجارة) ، ونائب محافظ البنك المركزي، رئيس هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، رئيس هيأة الاستثمار الوطنية، النائب الثاني لرئيس مجلس تطوير القطاع الخاص.

وتتولى اللجنة المهام الاتية:

- الإشراف على تنفيذ خطة التنمية الوطنية بما يتماشى مع الأهداف والأولويات الوطنية.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات المختلفة لضمان تكامل الجهود الوطنية وتحقيق اهداف الخطة.
- تقييم المخاطر التي قد تؤثر في عملية تنفيذ الخطة ووضح الحلول لمواجهتها والتخفيف من آثارها.
- مراقبة عملية استخدام الموارد المالية وتوجيهها بفاعلية باتجاه تنفيذ برامج الفعل التنموي.
- التأكد من وجود اليات فعالة لمراقبة الأداء وضمان الشفافية في تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها.
- مراجعة تقارير متابعة التقدم المحرز في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ التي تقمها اللجنة الفنية.
- تحديد قائمة بالأهداف المشتركة -المتداخلة- بين الوزارات الجهات المعنية بشكل واضح ودقيق، لضمان تفهم الجميع لهذه الأهداف.
- توضيح الأدوار والمسؤوليات لكل جهة بوضوح، وتوزيع المهام بشكل مناسب لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.
- تبادل المعلومات بين الوزارات والجهات المعنية بشأن برامج الخطة واهدافها.

٢. اللجنة الفنية العليا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

يترأس هذه اللجنة السيد وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية وتضم في عضويتها مدراء الدوائر الاتية في الوزارات:

- الدوائر الفنية في وزارة التخطيط (السياسات الاقتصادية والمالية، التنمية البشرية، التنمية الاقليمية والمحلية، تخطيط القطاعات، البرامج الاستثمارية الحكومية، تكنولوجيا المعلومات).
- مدير عام دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية.
- دائرة القطاع الخاص في وزارة التجارة.
- دوائر التخطيط والمتابعة في الوزارات (النفط، والكهرباء، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية، والصحة، والنقل، والزراعة، والصناعة، والموارد المائية، والبيئة، والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة).
- دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي.
- خبيرين وطنيين من الأكاديميين.
- ممثلين عدد إثنين من مجلس تطوير القطاع الخاص.
- وتتولى هذه اللجنة إنجاز المهام الاتية:
- متابعة تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها على وفق المعايير الزمنية المحددة.
- إستخدام مقاييس خط الأساس لتقييم أثر التدخلات وتصويب مستهدفات البرامج والمشروعات لزيادة الأثر المحقق، وعدم الإكتفاء بإنجاز الأرقام والكميات بل الإهتمام بوضع معايير قياس الآثر من الإجراءات سواء في رفع مستوى الخدمات أو مستوى معيشة المواطن وغيرها مما يسمح للجهات المعنية بتقييم

الفعالية وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية.

- القيام بإلاقتراح والإشراف على تنفيذ عدد من الدراسات الجانبية المعمقة لرصد المردود والنتائج وقياس آثار البرامج والمشروعات في الخطة وضمان ان النتائج المحققة قد أدت بالأثار المرجوة منها عند التصميم.
- تطوير مؤشرات قياس الأداء المتحقق ومراجعة معدلات الإنجاز في الخطة
- تنسيق جهود جمع البيانات وضمان تحقيق الأهداف بشكل متناسق.
- اعداد تقارير الإنجاز المتحقق من الخطة ورفعها الى اللجنة العليا.
- حل المشكلات اليومية الناجمة عن تأخير الإنجاز أو عدم تزويد البيانات في المواعيد أو جودة البيانات

٣. لجنة الاتصال والتقارير وقياس الاثر

ويترأس هذا اللجنة مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية بوزارة التخطيط. وتضم في عضويتها: ممثلين عن الدوائر الممثلة في اللجنة الفنية العليا. إضافة الى مدير اعلام وزارة التخطيط.

وتتولى تنفيذ مهام الآتية:

- تطوير نظام لإدارة وتبادل المعلومات والبيانات بشأن الخطة ما بين الوزارات والهيآت المختلفة.
- جمع البيانات وتحليها ورصد مصفوفة مقاييس خط الأساس كنقطة مرجعية لتقييم التقدم في كافة المشروعات والبرامج.
- إعداد البيانات الصحفية والصور والأشكال وإنفوجرافك لأهم المعلومات المراد نشرها.
- تنسيق جهود مع وسائل الإعلام والمنظمات الدولية والمحلية التي تتابع تنفيذ الخطة وتبحث عن معلومات محدثة، ويجب التنبيه إلى ان عملية تنسيق الإتصال والتواصل وتبادل المعلومات بشكل فعال.
- مراجعة وإصدار التقارير الدورية لوسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للمواطن في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية والإنجازات أو الاخفاقات.

٤. اللجان الفرعية المؤقتة التي تقترحها اللجان الثلاث السابقة بحسب الحاجة والقطاع

وهي لجان فينة متخصصة تشكل بحسب الظروف والتحديات المراد التعامل معها في قطاع محدد, معنية بحل مشكلات وتحديات وتقييم أداء وأسباب توقف أو عدم إنجاز أو بطء تنفيذ مشروعات أو برامج محددة في الخطة، مما يتطلب متابعة وعمليات رصد ذات طبيعة خاصة، ويكون تشكيلها وفق رؤية المنسق العام للخطة ويحدد مستوى التمثيل بها بالمستوى المطلوب من الجهات المشاركة بالإضافة إلى خبراء في القطاع المقصود.

حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية 2024 ©
printing.press@mop.gov.iq